مصر المحروسة ..... من تاني

خواطر من أجل المستقبل

أ.د. علي السلمي

2008

بسم الله الرحمن الرحيم

" لو لم أكن مصرياً .. لوددت أن أكون مصرياً"

الزعيم الوطني مصطفى كامل

" الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة"

الزعيم خالد الذكر

سعد زغلول

قـــــــوم يا مصري

أحلم كما يحلم كل مصري ومصرية بصورة مختلفة تماماً لمصر الجديدة " المحروسة فعلاً " تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشاها ورعاها الحكم الشمولي غير الديمقراطي - الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 واستمر حتى اليوم - حتى صارت ألغاماً وقنابل تهدد بالانفجار في أي لحظة لتذهب بالأخضر واليابس.

ويتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي. فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار " ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه. ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطوير الاقتصادي والسياسي والتقني يجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة - هي والصين - ليكونا أهم اقتصاديات العالم في 2020.

ونحن في مصر المحروسة بحاجة ماسة إلى أن يكون لنا مشروعاً وطنياً شاملاً يجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجاً للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروسة والارتفاع بمستوى الحياة فيها على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وتكافؤ الفرص للجميع.

إنني أحلم - كما يحلم كل المصريين المحبين للمحروسة - بالصورة المستقبلية لمصر التي يجب أن نعمل جميعاً مواطنون وحكومة من أجل تحقيقها، والتي تتبلور في الملامح التالية:

1. **نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني يقوم على توازن السلطات ويرتكز على دور محوري للسلطة التنفيذية [الحكومة ورئيس مجلس الوزراء] التي تأتي بناء على انتخابات ديمقراطية حرة، ويتقلص فيه دور رئيس الجمهورية ليكون حكماً بين السلطات لا رئيساً أوحد لها جميعاً.**
2. **دستور حديث متكامل يتفق مع معطيات النظام الديمقراطي ويتجنب كل مثالب تركيز السلطات في رئيس الجمهورية، ويؤكد ديمقراطية اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين متعددين في انتخابات حرة وشفافة لا تقيدها أي قيود تنحاز لمرشح دون غيره.**
3. **دولة مدنية تلتزم القانون ويخضع جميع المواطنين لحكمه على السواء من دون تمييز، وتختفي فيها كل مظاهر وتأثيرات العسكرة والحكم العسكري، ويشغل المدنيون المؤهلون جميع الوظائف والمناصب في أجهزة الدولة غير العسكرية.، ولا تفرض فيها حالة الطوارئ إلا بقيود مشددة ولفترة محددة غير قابلة للتمديد.**
4. **تداول للسلطة على أسس ديمقراطية وفي جميع المواقع من خلال الالتزام بتحديد مدة شغل رئيس الجمهورية لمنصبه وقصرها على فترة محددة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وكذلك تحديد مدة شغل جميع المناصب التنفيذية في الدولة بمدة محددة.**
5. **حكومة منتخبة ديمقراطياً، تخضع لرقابة السلطة التشريعية ويساءل أعضاؤها وفق قانون لمحاكمة الوزراء. وتعمل الحكومة على تحقيق أهداف الوطن في التنمية والعدالة والأمان، ولا تمارس السلطة والسلطان على المواطنين، بل تكون في خدمتهم وتبقى طالما حازت على ثقتهم.**

6. **إلغاء التمييز بين المواطنين لأي سبب، وبذلك يكون المصريون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات بما لا يدع أي مبرر لاستمرار تخصيص نسبة 50% للعمال والفلاحين في المجالس المنتخبة.**
7. **نظام ديمقراطي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة تتكون من شخصيات قضائية وقانونية محايدة وغير قابلين للعزل ولا يخضعون لسيطرة أو تأثير السلطة التنفيذية وتعتمد على أفراد من الهيئة القضائية للإشراف على كافة مراحل وعمليات الانتخابات.**
8. **تعددية حزبية تنشأ فيها الأحزاب من دون تدخلات و معوقات من جانب السلطة التنفيذية، ويتاح فيها للأحزاب على اختلاف مرجعياتها العمل والدعوة إلى أفكارها وبرامجها من دون قيود سوى الالتزام بالقيم المجتمعية والأهداف الوطنية الكبرى، وإتاحة كامل الحرية للمواطنين في الاختيار والمفاضلة بين تلك الأحزاب وبرامجها وأفكارها.**
9. **هيكل حديث ومتوازن من التشريعات يحمي المواطن من تعسف السلطة التنفيذية وتغوّل الفساد والمفسدين، وتؤكد ضمانات التقاضي وحرية المواطن وحقه في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتخلو من القوانين المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية والتي هي في الأساس سيفً مسلطً على رقاب المواطنين تحد من حرياتهم وتهدد أمنهم بدعوى مكافحة الإرهاب.**
10. **اختفاء الاحتقان الديني والمشكلات المتكررة بين عناصر من المسلمين والمسيحيين، وإعمال مبدأ المواطنة وأن المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات وكلهم أمام القانون سواء من دون نظر إلى معتقداتهم الدينية.**
11. **احترام حقوق الإنسان المصري وتوفير ضمانات دستورية وتشريعية لحمايته من تغوّل سلطات الأمن والاعتقال وسلب الحرية وتقييد حقوقه في العمل والتعبير والانتقال والسفر والاستثمار والتملك وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية.**
12. **إلغاء المعتقلات والإفراج عن آلاف المعتقلين من دون محاكمة ومن تصدر بحقهم أحكام قضائية بالبراءة، وإلغاء سيطرة وزارة الداخلية على السجون ونقلها إلى إشراف هيئة وطنية مستقلة يشرف عليها قضاة.**
13. **معايير وقواعد وآليات واضحة لمحاسبة ومساءلة الحكومة وممثليها ووحداتها المختلفة عن أوجه التقصير والفشل في تحقيق أهداف التنمية ورعاية شئون الوطن والمواطنين، وصلاحيات كاملة لمجلس الشعب في الرقابة على الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها.**
14. **قانون لمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وغيرهم من قيادات السلطة التنفيذية يضعهم أمام مسئولياتهم، فضلاً عن نظام فعال لمتابعة تطور الذمة المالية لهؤلاء جميعاً وكل من يشغل وظيفة عامة أو يحصل على عضوية مجلس منتخب.**
15. **حكومة تحمي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية التي يجب أن تحتفظ بها الدولة لحماية مصالح المواطنين، وتطرح أفكار الخصخصة للاستفتاء العام وتنفذ ما يرضى به المصريون أصحاب تلك الثروة المطروحة للبيع، وتتقيد بالشفافية وضوابط ومعايير واضحة في إجراءات الطرح والبيع وإدارة برنامج الخصخصة في جميع مجالاته ومحاوره، وتحاسب المسئولين أياً كانت مواقعهم حال الانحراف عنها.**
16. **المحافظة على أموال التأمينات الاجتماعية وإدارتها من خلال مؤسسة وطنية مستقلة للتأمينات الاجتماعية تقوم على استثمار فوائضها في مجالات ذات عوائد مضمونة حماية لأموال المؤمنين.**

17. نظام اقتصادي يحترم الملكية الخاصة ويتيح الفرص كاملة لمبادرات القطاع الخاص في تحمل مسئوليات التنمية في كافة المجالات، ويحتفظ بدور متناسب للقطاع العام في المجالات الإستراتيجية التي ينبغي أن تكون محلاً لتنسيق الدولة، ولكن يتم إدارته وتشغيله وفق قواعد وآليات الإدارة المتطورة ومعايير السوق والكفاءة الاقتصادية، متساوياً تماماً مع القطاع الخاص في الفرص والالتزامات ومعايير التقييم.
18. تأكيد الحق في العمل لجميع المواطنين الراغبين والقادرين على العمل، ومواجهة قضية البطالة وتأثيراتها السالبة على حركة التنمية والسلام الاجتماعي.
19. إعلام مرئي ومسموع ومقروء يتمتع بالحرية والانطلاق بعيداً عن سيطرة الدولة، ولا يخضع إلا للمعايير المهنية الصادقة والقيم الأخلاقية وحكم القانون الذي يطلق حرية إصدار الصحف والمطبوعات وإنشاء القنوات الإذاعية والتليفزيونية وفق ضوابط ترعى المصلحة العامة والقيم المجتمعية ولا تنحاز فقط إلى ما يؤكد سيطرة الدولة على وسائل التعبير، وإلغاء ملكية الدولة للصحف وإلغاء ما يسمى المجلس الأعلى للصحافة.
20. منظومة تعليمية عصرية وبرامج ومناهج تعليم متطورة ونظم للتقويم وتطوير التعليم وتحسين أداء مؤسساته تصدر عن هيئة وطنية مستقلة لتخطيط وتقويم التعليم يختار أعضاؤها من بين الخبراء المتمرسين في قضايا التربية والتعليم على مختلف مستوياته ويشارك فيها ممثلون لأصحاب المصلحة من المواطنين أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وأعضاء الإدارة التعليمية.
21. نهضة علمية وتقنية تقودها جامعات ومراكز بحثية عصرية تكافئ مثيلاتها في العالم المتقدم وتلتزم بمعايير الجودة والاعتماد المتعارف عليها دولياً.
22. نهضة رياضية ترعاها الدولة تقوم على أسس من العلم والتنظيم يمارس شباب المحروسة فيها كل ألوان الرياضة ويتسابقون للتنافس على المستوى الإقليمي والعالمي[1].
23. نهضة ثقافية ترعاها الدولة وتتفتح من خلالها مجالات الإبداع الفكري في جميع المجالات، وتتاح فيها للمصرين فرص الحصول على منتجات الفكر المصري والعربي والعالمي بأقل تكلفة، وتنتشر منافذ ووسائل الإبداع الفني والفكري من مكتبات ومسارح ودور للعرض الفني في جميع مناطق المحروسة ولا تقتصر فقط على الحضر والمدن الكبرى.
24. مدن وأحياء وقرى تخلو من العشوائية ومظاهر الانفلات والخروج على النظم والقوانين، وشوارع نظيفة ومنضبطة.
25. تقيد بقواعد القانون والنظام العام في كافة أشكال السلوك الاجتماعي للمواطنين - حكاماً ومحكومين - والتأكيد على الالتزام بالسلوك المجتمعي الحضاري الجدير بأبناء المحروسة.

[1] يكفي المحروسة صفران كبيران، الأول حصلت عليه يوم لم تمنحها منظمة الفيفا حق تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم في 2010 ونجحت جنوب إفريقيا يومها في الحصول على كامل أصوات اللجنة المختصة بالاختيار وعددها أربعة وعشرون. والصفر الثاني كان يوم العودة المخزية لبعثة المحروسة من دورة الألعاب الأوليمبية في بكين شهر أغسطس 2008 ومعها ميدالية برونزية يتيمة.

ويتساءل المصريون هل يمكن تحقيق هذه الصورة المستقبلية لمصر؟ وأقول لنفسي ولكل مصري...نعم نستطيع أن نحقق هذه الصورة لمصر التي نحلم بها ويجب أن نعمل جميعاً من أجل تأكيدها كحقيقة على أرض الواقع وليست مجرد حلم يداعب خيالنا!

والآن دعونا نردد معاً نشيد سيد درويش قوم يا مصري.....

قوم يا مصري مصر دايما بتناديـــــــك - خد بناصري نصري دين واجب عليك

شوف جدودك في قبورهم ليل نهار - من جمودك كل عضمة بتستجار

صون آثارك ياللي ضيعت الآثـــــــــار - دول فاتوا لك مجد خوفو لك شعار

ليه يا مصري كـــــــــل أحوالك عجب - تشكى فقرك وانت ماشي فوق دهب

مصر جنة طول ما فيها انت يا نيـــــــــل - عمر ابنك لم يعش أبدا ذلـــــــــــيل

إن المصريين مدعوون جميعاً شيوخاً وشباب، رجالاً ونساء للعمل على انتشال مصر المحروسة من عثرتها وإعادتها إلى الصفوف الأولى للدول الناهضة المتقدمة، وهي جديرة بذلك وقادرة عليه بإذن الله.

لن يكفي الكلام، ولكن بالعمل تتحقق الأماني، وبالجد والبذل والتضحية تتقدم الأمم وتعلو هامات أبنائها.

تمهيد

أصدرت في عام 2007 كتاباً بعنوان " مصر المحروسة... رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء". وكانت الرسالة الأساسية في ذلك الكتاب هي إطلاق الدعوة من أجل إعادة هيكلة كاملة للمجتمع المصري على أساس رؤية واضحة ونهج ديمقراطي أصيل.

وقد عرضت في الجزء الأول من ذلك الكتاب إطاراً تفصيلياً لعملية التطوير الشامل في المحروسة في محاور شملت برامج للتغيير الديمقراطي وتطوير البنية السياسية، وإعادة صياغة دور الدولة، والتطوير الاقتصادي الشامل، وحماية وترشيد مصادر الطاقة ورؤية للبرنامج النووي المصري، والقضاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء ومعالجة البطالة، والتطوير الإداري الشامل، وتطوير الإدارة المحلية ومعالم نظام ديمقراطي للحكم المحلي.

كذلك شملت محاور التغيير والتطوير المقترحة برامج للتطوير التعليمي الشامل، وتطوير منظومة الخدمات الصحية والتأمين الصحي الاجتماعي، وتطوير المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، والتطوير الاجتماعي الشامل، والتنسيق الحضاري للبيئة المصرية.وقد اختتمت الجزء الأول من الكتاب بدراسة عن مصر 2020 ومبحث أخير عنوانه " المصريون.. ثروة المحروسة الحقيقية ".

وكان الجزء الثاني من الكتاب تجميع لمجموعة رسائل وجهتها في مقالات منشورة أطلقت عليها " رسائل في حب المحروسة " تضمنت آراء وأفكار موجهة إلى المحروسة - مصر -، وإلى شعب المحروسة، وحكومة المحروسة، والحزب حاكم المحروسة، وعلماء المحروسة، ورجال الأعمال في المحروسة. وثمة رسالة خاصة وجهتها إلى دكتور محمود محي الدين بعنوان " رسالة إلى بائع أصول المحروسة ". ثم أتبعت تلك الرسائل برسالة إلى فقراء المحروسة، وإلى صانعي دستور المحروسة. وكنت في موضع آخر قد وجهت رسالة إلى رئيس وزراء المحروسة بعد الإعلان عن تغيير د. عاطف عبيد وتكليف شخص آخر محله في يوليو 2004، فوجهت رسالة إلى رئيس وزراء المحروسة قبل أيام قليلة من تكليف دكتور أحمد نظيف بتشكيل الحكومة، ثم لما انقضت فترة على شغله المنصب رأيت أن أعاود الكتابة إليه، فوجهت له" رسالة ثانية إلى رئيس وزراء المحروسة ".

وكانت الرسالة الأخيرة في ذلك الجزء الثاني من كتاب " مصر المحروسة" موجهة إلى شخص لم أسمه في عنوان الرسالة، وكنت على ثقة من أن فطنة القارئ المصري الفصيح سوف ترشده إلى معرفة الشخص المعني بتلك الرسالة، ولأهمية تلك الرسالة سأجعلها مقدمة لهذا الجزء الثاني الذي بين أيديكم قرائي الأعزاء.

ومنذ صدر الجزء الأول من " مصر المحروسة " توالت على مصر الأحداث واشتدت المشكلات وانسدت الطرق أمام الكثير من أبنائها المخلصين من شدة وهول ما يلاقونه من مصاعب في الحياة. أزمات متلاحقة تمثلت في رغيف الخبز وطوابيره، والغلاء والتضخم وارتفاع تكلفة المعيشة والفقر وانخفاض جودة الحياة بالنسبة لملايين المصريين إلى أدنى مستوياتها، والبطالة الخانقة التي يعاني منها ملايين من شباب المحروسة يحاول نفر منهم الخلاص منها بمحاولات للهجرة غير المشروعة يقوم على تنظيمها ناس ممن

لا خلاق لهم يعدونهم بالنعيم في بلاد أوروبا ويستنزفون ما يجمعه هؤلاء الشباب من مال بطرق لا يعلمها إلا الله، ويعرضونهم للموت غرقاً أمام سواحل اليونان وايطاليا في قوارب غير صالحة ورحلات مشبوهة.

تأملات في هموم المحروســـــــة

يحتار المرء حين يتأمل في أوضاع وأحوال مصرنا العزيزة الشهيرة باسم المحروسة، وهي محروسة بعناية الله وفضله برغم كل ما يفعله بها أبناؤها حكاماً ومحكومين. وتزداد الحيرة كلما تطلع الإنسان المصري المحب لوطنه الغيور على مستقبله إلى ما يجري حوله، وحين يقرأ صحفها ويشاهد قنواتها التلفزيونية فيصيبه الدوار من فرط قسوة المشكلات الضاغطة على حاضر المحروسة والمهددة لمستقبلها. ولعلي لا أبالغ إن قلت أن ما يجري على أرض المحروسة في هذه الأيام هو نذير خطر داهم يحتاج إلى وقفة صادقة من كل المصريين للبحث عن علاج وفرضه على أرض الواقع من أجل إنقاذ الحاضر وضمان المستقبل.

وإليكم عينات من هموم المحروسة ومشكلاتها:

- **حالة الاحتقان البالغة مداها بين الحكومة وأغلبية حزبها الوطني في مجلسي الشعب والشورى في جانب، وصحافيي المحروسة الشرفاء المدافعين عن حرية الصحافة وحقها في الكشف عن الفساد وحماية مصالح المجتمع بالكلمة الصادقة والمعلومات الكاشفة، من غير تعرض للتهديد بالحبس أو الغرامة القاصمة للظهر، في جانب آخر[2].**
- **حالة عدم الرضا الواضحة بين غالبية أعضاء السلطة القضائية وشيوخها ورموزها المدافعين عن استقلال القضاء وحمايته من تغوّل السلطة التنفيذية وتدخلها في شئونه رغم أن الدستور ينص على الفصل بين السلطات ومنع اجتراء سلطة على أخرى.**
- **انفلات عيار الفساد والمفسدين وشيوع حالات الثراء الفاحش بسبب الاحتكار واختلاط علاقات رجال الأعمال برموز ومؤسسات مهمة في السلطة التنفيذية، تجعل خلط الأوراق واختلال المعايير وضياع القدرة على المحاسبة والمساءلة صورة شائعة في مجتمع الأعمال المصري المعاصر يهدف القانون المقترح لجرائم النشر إلى حمايتها حين يجرِّم التشكيك في الذمة المالية ويجعل عقوبته الحبس " جوازاً"[3].**
- **اختلال لغة الحوار في مطبوعات صحفية تصدر عن مؤسسات يشار لها بالقومية ويفترض أنها تعبر عن أصحاب الفكر الجديد في الحزب الحاكم، ولكنها تبدو متهافتة في معالجتها لأفكار من يختلفون مع هذه التوجهات الجديدة لحزب يحكم منذ خمسينيات القرن الماضي تحت أسماء متعددة من هيئة**

---

[2] أشير إلى القضايا التي صدرت فيها أحكام بالسجن على الصحفيين وائل الإبراشي رئيس تحرير صوت الأمة السابق، وعادل حمودة رئيس تحرير الفجر، وإبراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور، وعبد الحليم قنديل رئيس تحرير الكرامة السابق بالحبس سنة مع الشغل لكل منهم، وكذلك الحكم على وأنور الهواري رئيس تحرير الوفد السبق وأمير سالم المحرر بالجريدة.

[3] أصدرت لجنة الشفافية والنزاهة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية تقريرها الثاني في أغسطس 2008 بعنوان " أولويات العمل وآلياته"، وسوف نعرض له بالتحليل في الفصل الثاني من الكتاب.

التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي، حزب مصر العربي الاشتراكي وأخيراً الحزب الوطني الديمقراطي ولجنة سياساته. ويبدو ضيق كتَّاب هذه المطبوعات الصحفية بالديمقراطية واضحاً وعزوفهم عن المناقشة الموضوعية والحوار البناء سمة رئيسية في كل ما يكتبون، فضلاً عن تصوير الأمور على غير حقيقتها وكأن المصريين لا يعايشون المشكلات ولا يميزون بين ما يقال وبين ما يعانونه فعلاً في جهادهم اليومي من أجل لقمة العيش، فضلاً عن إيجاد مصدر كريم للدخل.

- **انفصال وزارات الحكومة وهيئاتها ومؤسساتها عن بعضها البعض، وافتقاد رؤية إستراتيجية واضحة وشاملة يلتف حولها الجميع في منظومة متكاملة ومتناغمة من أجل تحسين أحوال الوطن والمواطنين. ففي الوقت الذي يتغنى فيه الجميع بمقولة أنهم يعملون على تحقيق برنامج الرئيس الانتخابي، نرى الواقع يتناقض تماماً مع توجهات ذلك البرنامج وقد مضى على إعلانه ما يقرب من ثلاثة أعوام كاملة من دون أن يشعر أبناء المحروسة بأي تغيير أو تحسين في أحوالهم المعيشية ولا في قدرات المحروسة وأوضاعها المحلية والإقليمية والدولية.**
- **مشكلات التعليم التي تتفاقم وتشهد على ذلك مأساة تسرب أسئلة اختبارات الثانوية العامة مع انتشار الدروس الخصوصية وتردد الحكومة في إصدار الكادر الجديد للمعلمين الذي قيل أنه سوف يعالج مشكلاتهم ويسهم في رفع مستوى التعليم[4]، وشيوع الأمية وعدم انحسارها تشهد على ما يعانيه الشعب المصري من ضعف في قدراته الإبداعية والإنتاجية.**
- **الانتشار السريع لوباء أنفلونزا الطيور والأسلوب البدائي للتعامل مع هذا الوباء وما ترتب عليه من إعدام النسبة الأكبر من الثروة الداجنة في مصر دليل واضح على عشوائية الفكر والقرار، والخوف من تحور الفيروس وتوطنه في مصر فيصعب التعامل معه وقد ينتقل إلى البشر فيكون كارثة لا قدرة لأجهزة وزارة الصحة بالتعامل معها.**
- **ما أصاب بورصة الأوراق المالية من انهيار أودى بمدخرات ملايين صغار المستثمرين مظهر آخر على اختفاء الدور الحكومي حيث يجب أن يظهر كما فعلت حكومات دول خليجية واجهت نفس المشكلة[5].**
- **إهدار حصيلة التأمينات الاجتماعية وإخفاء ما حدث بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية كشكل من أشكال انعدام الشفافية، واختفاء ما يقرب من 13 مليار جنيه من حصيلة الخصخصة والخلاف بين وزارتي الاستثمار والمالية حول مصير تلك الأموال ناهيك عن بيع بنوك ناجحة والتفريط فيما تحققه للاقتصاد الوطني من عوائد وقيمة مضافة، في نفس الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على ثلاثة بنوك فاشلة وخاسرة ودمجها في كيان هش جديد يضخ فيه البنك المركزي مئات الملايين من الجنيهات من دون إبداء الأسباب أو المبررات الاقتصادية لذلك القرار[6].**

---

[4] تم إصدار الكادر الخاص بالمعلمين وطبقت المرحلة الأولى منه، ثم تقرر إجراء اختبارات للمعلمين كي يتأهلوا لتطبيق المرحلة الثانية من الكادر، الأمر الذي يرفضه المعلمون ويقاومونه بكل ما أوتوا من قوة.

[5] تكرر انخفاض أسعار الأسهم في الشهور الأخيرة ووصلت إلى حد الانهيار من دون أي تدخل من جانب الدولة لتصحيح المسار وحماية صغار المستثمرين من الخسائر الفادحة التي أصابتهم.

[6] تكونت في الفترة الأخيرة [أغسطس 2008] جماعات أهلية للدفاع عن أصحاب التأمينات ضد استيلاء الدولة عليها، كما أعلن عن تشكيل اتحاد لأصحاب المعاشات للدفاع عن حقوقهم.

نماذج من أحوال المحروسة مع حكومات الحزب الوطني الديمقراطي

في خضم كل تلك المشكلات والنوائب التي تصيب الوطن، يفجع المواطنون بأنباء صحفية وتصريحات لمسئولين حكوميين من عينة ما يلي:

- تنشر صحيفة الوفد يوم 4 ديسمبر 2007 عنواناً رئيسياً عن إضراب عام لموظفي الضرائب العقارية.
- كما تنشر صحيفة الوفد أيضاً تصريحاً منسوباً إلى الدكتور مفيد شهاب في لقائه بأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بالإسكندرية يوم 8 يناير 2008 يقول فيه" لا تصدقوا كلام الصحف أن الناس زهقانة وتعبانه، إن ذلك غير صحيح ولكننا ندفع ضريبة حرية الصحافة".
- وينسب إلى دكتور محمود محي الدين في صحيفة الوفد يوم 8 يناير 2008 أيضاً قوله" إن الشركة القابضة للغزل والنسيج من أتعس الشركات".
- ومن أغرب ما نشر عن حكومة المحروسة ذلك النبأ الذي نشرته صحيفة الأهرام يوم 7 مارس 2004 جعلت له العنوان التالي " الحكومة تعرض على الرئيس خلال أيام خطتها لإعادة الأسعار إلى ما قبل يناير "2003 [أي ما قبل تحرير سعر صرف الجنيه المصري]، وتكمل الصحيفة الخبر بعنوان ثان " 3.5مليار جنيه تتحملها الموازنة لسداد فروق الأسعار للسلع الأساسية". كان ذلك على عهد حكومة د. عاطف عبيد، واليوم بعد أربع سنوات ونصف هل لنا أن نسأل هل عادت الأسعار إلى مستواها في يناير 2003؟
- وخبر آخر في صحيفة الأهرام أيضاً نشر بتاريخ 13 ديسمبر 2003 عنوانه " مليار و739 مليون جنيه لتطوير عربات السكك الحديد وإلغاء عربات الدرجة الثالثة"! ولنا جميعاً أن نعجب من هذه الحكومة التي لا تستحي، فبعد هذا الخبر بثلاث سنوات بشرتنا الحكومة الذكية التي حلت محل الحكومة العبيدية لرئيسها دكتور عاطف الصغير [على أساس أن الدكتور عاطف صدقي رحمه الله كان يلقب بعاطف الكبير] أنها خصصت خمسة مليارات جنيه من حصيلة بيع رخصة شركة الهاتف المحمول الثالثة لإصلاح حال السكك الحديدية! ولا يزال الحال على ما هو عليه إن لم يكن أسوأ!
- وفي صحيفة الأهرام يوم 11 إبريل 2006 تبشرنا الحكومة الذكية برئاسة د.أحمد نظيف أنها بدأت برنامج التشغيل الذي يتضمن 6 برامج تنفيذية. الأول تقديم تمويل ميسر لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تتيح أكثر من 280 ألف فرصة عمل سنوياً. ويتضمن البرنامج الثاني تمويل المشروعات المتوسطة والكبيرة وهو برنامج " الألف مصنع" بما يؤدي إلى توفير 240 ألف فرصة عمل سنوياً.. وهكذا إلى نهاية الخبر الذي لو تحقق منه 10% فقط لكانت المحروسة أحسن حالاً مما هي عليه الآن. ولكن شيئاً من تلك البرامج لم يتحقق والحكومة الذكية نسيت الموضوع وكذلك المصريون الطيبون!
- ويعلن وزير النقل محمد منصور أن "السكة الحديد خسرانه ولن تجد من يشتريها"، وطبعاً لن يجد أبناء المحروسة من ينقذهم من عذاب السفر في قطارات تلك الهيئة الخاسرة وما يتعرضون له من مخاطر تصل إلى حد الحريق كما حدث لركاب قطار الصعيد منذ سنوات قليلة.

- **يتقدم نائب بمجلس الشعب بطلب لإلقاء بيان عاجل حول " التطعيمات الفاسدة التي أودت بحياة طفل وأصابت 3 آخرين بمشاكل صحية بقرية قويسنا البلد. ويتذكر المصريون الأطفال الإثنا عشر الذين احترقوا في حضانات المبتسرين بمستشفى الشاطبي بالإسكندرية.**
- **ويلقي التقرير النهائي لكارثة السلام 98 بالمسئولية الكاملة على صاحب العبارة والربان كما أعلن ذلك وزير النقل، بينما النائب العام السابق يبرئ صاحب العبارة ويشهد أنها سليمة ويحيله وابنه إلى محكمة الجنح بتهمة التقصير في الإبلاغ عن غرق العبارة ولا عزاء للمصريين في غرق 1033 من أبناء المحروسة، ثم يصدم المصريون بصدور حكم البراءة لصالح ممدوح إسماعيل وابنه، ورغم أن النيابة العامة قررت استئناف الحكم، إلا أن الأمل ضعيف في تغييره نظراً لكون صياغة الاتهام في الأساس كانت غير دقيقة وجاءت في صالح أصحاب العبارة.**
- **محكمة النقض تبطل انتخابات مجلس الشعب في دائرة مدينة نصر ومصر الجديدة، وتثبت في حيثيات الحكم أن انتشار البطاقة الدوارة وتزوير بطاقات إبداء الرأي وشراء الأصوات كانت كلها من أسباب فوز من قضى الحكم ببطلان انتخابهما.**
- **أبناء المحروسة من المثقفين والمعماريين يحتجون على إقامة بناء في مواجهه قلعة محمد علي تقيمه شركة استثمارية مخطط له أن يرتفع إلى أربعين طابقاً، في نفس الوقت الذي يرتفع بناء جراج[7] متعدد الأدوار في ميدان رمسيس ليدمر الميدان ويشوه مبنى محطة باب الحديد، ويتعجب أبناء المحروسة كيف حصلت تلك المباني على تراخيص ومن الذي أصدرها وهل الدولة في غيبوبة إذ تفاجئ بكل تلك التشويهات والانحرافات بعد حدوثها وكأنها يتم بناءها في ظل طاقية الإخفاء التي شاهدناها في أفلام السينما المصرية أيام كانت هناك سينما.**
- **وفي نفس الصفحة الأولى من صحيفة قومية كبرى يقرأ المصريون خبرين ويتعجبون ما شاء لهم العجب، الخبر الأول يبشرهم بقيام تحالف بين قطاعي الصناعة والبنوك لإنشاء 1000 مصنع في 5 سنوات بتمويل توفره البنوك يصل إلى 75 مليار جنيه وتتيح 1.5 مليون فرصة عمل، بينما الخبر الثاني تحته مباشرة يقول" 357 ألف فائض العمالة بالوحدات الإدارية و60 ألف عجزاً بالتربية والتعليم"، ويرجع التقرير الذي أعده الجهاز المركزي للمحاسبات - كما قالت الصحيفة - هذا الفائض إلى أن التعيينات التي شملت جميع الخريجين حتى عام 1984 كانت توزع على المحليات دون ربطها بالاحتياجات الفعلية، كما أن التعيينات خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي بلغ أجماليها 470 ألف خريج، تم توزيعها على المحافظات. ويتساءل المصريون أليست هي نفس الدولة وحكوماتها التي فعلت بهم ذلك من قبل؟ وما يدريهم أنها لن تكرر المأساة مع المعينين الجدد في تلك المصانع الألف؟**
- **الفلاحون في المحروسة ينتابهم بين حين وآخر حالة من الفزع نتيجة مؤشرات عودة ظهور مرض " الجلد العقدي" وموت مئات الأبقار بسبب الإصابة به، ويتساءلون هل ستكرر الحكومة أسلوبها في التعامل مع أنفلونزا الطيور في حالة الأبقار وتقضي على الآلاف منها؟**

[7] تمت إزالة الجراج بعد اكتمال بناءه بناء على تعليمات جهات سيادية ولأسباب لم تذكر، وقد استخدمت إمكانيات القوات المسلحة في إزالته بعد أن بلغت تكلفة الإنشاء أكثر من 50 مليون جنيه وتكلفة الإزالة حوالي 6 ملايين من الجنيها.

- **وفي الوقت الذي يعلن الحزب الوطني الحاكم عن مشروعه لتطوير نظام التأمين الصحي والذي يخشى الكثيرون أن يكون مقدمة لتخلي الدولة عن مسئولياتها في هذا المجال – كما تخلت عن مسئوليات أخرى بدعوى تطبيق اقتصاد السوق وتحميل القطاع الخاص مسئوليات التنمية -، وفي الوقت الذي يعلن فيه رئيس هيئة التأمين الصحي أن الهيئة تعاني عجزاً يبلغ 400 مليون جنيه وأن نصيب المواطن من نفقات التأمين الصحي لا يتعدى خمسة وأربعين جنيهاً سنوياً – وليس شهرياً -، فإن أبناء المحروسة يفتحون أفواههم دهشة وعجباً من أنباء تبشرهم أن المؤسسات الصحفية القومية مدينة للحكومة بمبالغ تصل إلى 6 مليار جنيه وأن النية تتجه إلى إسقاط تلك المديونيات مكافأة للقائمين عليها لنجاحهم في تبديد تلك الأموال والوصول بمؤسساتهم إلى أدني مستويات الكفاءة، ويشاهد المصريون فصول مسرحية هزلية مضمونها هل يتم إسقاط تلك المليارات الست بقانون يصدره مجلس الشعب أم أن وزير المالية يستطيع التجاوز عن تلك الديون وهل يعتبر ذلك تدخلاً من الحكومة في مجال اختصاص مجلس الشورى الذي يملك تلك المؤسسات الصحفية!!!**

تلك وغيرها مئات من المشكلات والرزايا التي يعيشها المصريون صباح مساء ولا يجدون لهم منها مخرجاً، ولا يسمعون من الحكومة وصحافتها القومية وتليفزيونها الرسمي سوى أناشيد تتغنى بالتقدم الذي تحقق والدخل القومي الذي يزداد بمعدلات تقترب من حاجز ال 7% سنوياً – وهو معدل لو تعلمون عظيم وخطير إن تحقق فعلاً - ، وفائض ميزان المدفوعات الذي بلغ على حد قول أحد الوزراء 2.5 مليار دولار أمريكي، والنقد الأجنبي الذي يتدفق على مصر بمعدلات غير مسبوقة كما صرح بذلك الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي من دون أن يوضح مبالغ تلك التدفقات ومصادرها ومدى استمرار التدفق وأين تم استخدام تلك الأموال.

وما السبيل؟

ويظل السؤال الذي يطرح نفسه ويردده المصريون في كل مكان وكل وقت، هو ما السبيل إلى الخروج من هذه الحالة الأزمة؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ وهل هناك أمل في النجاة من تلك الدوامة من الأزمات التي تأخذ بخناق الوطن والمواطنين؟ والحل في رأي يتلخص في كلمتين تحتويهما كلمة ثالثة وتقود إلى نتيجة محددة. الكلمتان هما " الحرية" و " العدالة"، وتتضمنهما كلمة ثالثة هي " الديمقراطية" وتؤدي بنا الديمقراطية إلى التداول السلمي للسلطة وحق الناس في اختيار من يحكمهم إعمالاً لقول الحق سبحانه وتعالى " وتلك الأيام نداولها بين الناس".

الشاهد أن المحروسة تعيش هذه الأيام فترة غريبة في تاريخها تتجلى فيها أعلى درجات الفشل والاضطراب في الأداء الحكومي والرسمي للدولة، وتتعالى فيها الوعود غير الصادقة والمعلومات التي تخلق للناس وهماً يعيشون فيه وتصور لنا مصراً غير التي نعرفها وتعايشها. ويصدم أبناء المحروسة - على نحو يكاد يكون يومياً - بقرارات حكومية وتصرفات رسمية تجعلهم يفقدون الأمل في أي إصلاح. فمن مشكلة مصنع شركة أجريوم للسماد في رأس البر وتخبط الأداء الحكومي في تلك الأزمة ووجود شواهد على تورط مسئولين في الموافقة على إقامة المصنع ومن ثم تلكؤهم في الاستجابة لمطالب أهل دمياط

بعدم إقامته على أرض محافظتهم ومحاولتهم الالتفاف على التوصية غير الحاسمة لمجلس الشعب بنقل المصنع من موقعه محل الاعتراض. إلى سيل من الضرائب والقرارات الحكومية برفع أسعار مواد أساسية كالبترول ومشتقاته، إلى ضياع فرحة المصريين بعلاوة ال30% الشهيرة، وصولاً إلى اصطناع أزمة مع أساتذة الجامعات حول تحسين أوضاعهم المالية ورفض الأساتذة للمشروع الحكومي المسمى بتحسين الدخل وربطه بالأداء بطريقة غير متعارف عليها في أي جامعة في العالم.

في هذا الخضم المتلاطم والسيل الذي لا ينقطع من المشكلات والأزمات يحرص الإعلام الحكومي غير الصادق على محاولة تجميل الواقع وتكرار مقولات أفرغت من مضامينها تتحدث عن نمو اقتصادي لا يشعر بآثاره سوى القلة المتغوّلة من رجال الأعمال ذوي العلاقات الوطيدة بسلطة الحكم والتي وصفها الكاتب القدير فاروق جويدة ب " الزواج الباطل بين المال والسلطة". ويتشدق أهل الحكم بعبارات فضفاضة عن الديمقراطية وهم يمددون العمل بقانون الطوارئ لعامين قادمين وتتصل بذلك فترة تطبيقه لثلاثين عاماً بلا انقطاع. ويتفاخر أهل الحكم والسلطة بالحرية التي ينعم بها الإعلام في المحروسة وهم يخططون لإصدار قانون يجعل البث المرئي والمسموع والمقروء في كافة وسائل الإعلام من فضائيات وإذاعة وشبكة الإنترنت أقرب إلى المحرمات.

مصر المحروسة من تاني!

لقد عبرت عن كثير من تلك الأحداث والقضايا في سلسلة من المقالات بدأت في نشرها بجريدة الوفد التي خصصت لي ـ مشكورة ـ النصف الأعلى من الصفحة الأخيرة كل ثلاثاء ، الأمر الذي جعلني أفكر في جمع تلك المقالات وغيرها مما نشر في صحف أخرى وتقديمها ـ بعد الربط بينها واستكمال ما لا تسمح المساحة المحدودة للمقال الأسبوعي بالتوسع فيه ـ في هذا الجزء الثاني من " مصر المحروسة" وقد استعرت تعبيراً هائلاً للكاتب العظيم محمود السعدني استخدمه كعنوان لكتاب أصدره بعنوان " مصر من تاني" يقول فيه " من المآسي ما يمتد في بطن التاريخ عدة مئات من السنين، ولكن أخطر مأساة في التاريخ، أن كل خليفة حي هو مصدر الحكمة وينبوع المعرفة ونموذج الكمال. وهو يظل كذلك حتى يموت، فإذا مات، فهو منبع الجهل ومصدر الظلم والنموذج الأكبر للفساد والاستبداد. مأساة حقيقية، ولكن سببها الخليفة نفسه، لأن نمط الحكم العربي يجعل من الخليفة أو الوالي أو السلطان الملك المعصوم، فلا يسمح لأحد بانتقاده وهو حي يرزق. مسموح للجميع أن يبالغوا في مدحه وفي حصر مآثره، وفي تسليط الضوء على مواهبه، والاعتراف بعبقريته، وتدور الاسطوانة على هذا الوجه ما دام الخليفة حيا، فإذا مات الخليفة، قلبوا الاسطوانة على الوجه الآخر، وهي دائماً عكس الوجه الأول، وبينهما مسافة لا تقل بعداً عن المسافة بين الأرض والمريخ !" وإن كان العبقري محمود السعدني أراد بكتابه أن يعيد النظر في تاريخ مصر من تاني بعد أن مات الخلفاء والمماليك والسلاطين، إلا أننا نريد أن ننظر إلى مصر من تاني وأصحاب الحكم لا يزالون بيننا علنا نستطيع أن نوضح لهم طريقاً أفضل مما هم سائرون فيه، وعلنا – وإياهم – نصل جميعاً إلى حال أفضل ومستقبل أزهى للمحروسة.

ويقول السعدني" إن مصر في نظر المحترفين هي سلسلة طويلة من الأمراء والملوك والسلاطين، ولكنها في نظر العبد لله مجموعة متصلة من الأجيال والصياع وأصحاب الحاجات والمتشردين. مصر في زمن

السلاطين لم تكن قلاوون أو قطز أو عزالدين أيبك التركماني أو علي بك الكبير. ولكنها كانت الزعر والحرافيش والحشاشين. ومصر أيام عبد الناصر لم تكن هي الرئيس ونوابه، ومدير المخابرات وأجهزة الاتحاد الاشتراكي. ولكنها كانت العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية والجنود والمثقفين. ومصر في عهد السادات لم تكن هي الرئيس أو زعماء المنابر، أو تجار الشنطة وأصحاب بوتيكات شارع الشواربي وأصحاب الكباريهات ورواد الحانات. ولكنها كانت أيضا هي ملايين الشحاتين والمتسولين والذين يعانون المرض وخيبة الأمل والجوع".

ولو استكمل السعدني كتابة تلك المقدمة في كتابة والتي عنونها ب " طوبى .. وطوبة" لكان كتب – ونحن معه - .. ومصر في عهد مبارك ليست هي الرئيس أو رجال الحرس القديم أو الجديد في الحزب الوطني الديمقراطي، أو رجال الأعمال من الوزراء وغيرهم، أو رؤساء تحرير الصحف الحكومية والمسماة ظلماً بالقومية، أو ممدوح إسماعيل وبطانته، أو هاني سرور وجماعته، أو أحمد عز وفرقته. ولكنها هي ملايين الفقراء في بر مصر الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، وهم ملايين المصريين الذين تصدعت أجسامهم ووهنت صحتهم بفعل المبيدات المسرطنة، وهم المتظاهرون من أجل شربة ماء نظيفة، والواقفون لساعات يتقاتلون في طوابير الخبز، وهم ملايين العاطلين من شباب مصر، وهم العقول المهاجرة من مصر بحثاً عن فرصة خارجها يستخدمون فيها علمهم وعقولهم المرفوضة حكومياً.

واتفاقاً مع مقولة السعدني في ختام مقدمته لكتاب " مصر من تاني" والتي قال فيها" ..

فنحن لا نقصد إلا وجه الحقيقة، ولا نهدف إلا تعرية الواقع، ولا نرجو إلا عفو الجبار.... ولكن تاريخ العرب في مجمله يقف عند خبر أن كل السلاطين في غاية العدل، وكل الأمراء في غاية الأدب، وكل الحكام على حق وكل الشعب في منتهى الوقاحة والإجرام".

واستكمالاً لتلك المقولة الخالدة، نكرر ما قاله بعض المصريين الظرفاء تعليقاً على الحكم ببراءة صاحب العبارة السلام 98 والتي غرقت ومعها 1034 شهيداً من أبناء المحروسة ومن سبقهم من شهداء القطرات المحترقة: " إن المشكلة تكمن في الركاب، فهم لا يعرفون كيف يركبون"!!! وبنفس المنطق، فحكامنا عباقرة، والمشكلة فينا نحن المصريين الذين لا نعرف كيف نكون محكومين !!!!

لكل ما سبق استعرت تعبير " من تاني " لأضعه بعد مصر المحروسة ومن ثم جاء عنوان الجزء الجديد " مصر المحروسة .... من تاني" إشارة إلى أننا لا نستطيع إلا أن نبقى على اتصال وتواصل مع المحبوبة مصر، نعود إليها دائماً نرصد أحداثها، ونسعى لرفعتها، وأختم بما ختم به محمود السعدني..

" وعلى أية حال، سنبدأ على بركة الله، وأرجو أن ننتهي على بركة الله أيضا. ونسأل المولى العزيز التوفيق للوصول إلى الحقيقة للكشف عن المستور وأن نكون عند حسن الظن وعلى مستوى العمل الكبير. ونطلب من الله أن يبعدنا عن أيدي العسس، وأن يخفينا عن أعين البصاصين، وأن يحيينا صياعاً ويميتنا صياعا، ويحشرنا

يوم القيامة في زمرة الذين هم على باب الكريم". طوبى للصياغ.. وطوبى للمتشردين و .. طوبة للبصاصين والمخبرين.

وفي ختام هذه المقدمة، أشكر الأستاذ محمود أباظة رئيس حزب الوفد والأستاذ منير فخري عبد النور أمينه العام والأستاذ عباس الطرابيلي رئيس تحرير جريدة الوفد لاستضافتهم مقالي الأسبوعي وإتاحة الفرصة لي للتواصل مع أبناء المحروسة من خلال منبرهم الوطني الصادق. كما أشكر الأستاذ أنور الهواري رئيس تحرير جريدة الوفد السابق والذي كان أول من استقبل مقالاتي وأتاح لها فرصة النشر بالجريدة. وأخيراً أشكر الصحفي الصاعد والابن العزيز أمير سالم المحرر بجريدة الوفد والذي كان حلقة تواصلي مع جريدة الوفد.

كلمة حب وتقدير للراحل الكبير عزيز صدقي

لا أستطيع إنهاء هذه المقدمة من دون ذكر كلمة حب ووفاء وتقدير للوطني العظيم الراحل الدكتور عزيز صدقي الذي كانت وطنيته وإخلاصه للمحروسة وتجرده وترفعه عن أي مطالب شخصية هي الشرارة الأساسية التي بدأت منها عملية الحراك السياسي في 2005 واستمرت برعايته من خلال أصدقائه ومريديه وتلامذته لتنتج وثيقة " مستقبل مصر" والتي نختتم بها هذا الكتاب. رحم الله عزيز صدقي وعوّض مصر المحروسة فيه خيراً.

وكلمة حب وتقدير لشعب دمياط العظيم

سيسجل التاريخ وقفة شعب دمياط في مواجهة مشروع إقامة مصنع للسماد غرب القناة الملاحية وعلى مقربة من مدينة رأس البر بكل ما كان يمثله من تهديد للبيئة والناس. سيسجل التاريخ أن المصريين إذا أرادوا شيئا واتفقت كلمتهم عليه يستطيعون دائماً بإذن الله تحقيقه. لهذا سيكون شعب دمياط نموذجاً لكل المصريين في سعيهم لتحقيق مصر المستقبل. ولذلك أقدم لأهلي في دمياط تحية عاطرة وتقدير ومحبة لا نهاية لهما، وأبعث بتلك التحية وذلك التقدير إلى الأخ الكريم والمصري الصميم حتى النخاع ابن دمياط ورمز كفاءة وعظمة أبنائها.. الأخ والصديق **المهندس حسب الله الكفراوي** باني المدن الجديدة بالمحروسة وصاحب الإنجازات الكبرى في ميادين التعمير واستصلاح الأراضي وتدعيم صناعات الأسمنت ومواد البناء قبل أن تطغى عليها هجمة الاحتكاريين ! **وعلى الله قصد السبيل**

مدينة 6 أكتوبر - أغسطس 2008

أ .د. علي السلمي

مـــــأزق المحروسة !

يمر الوطن بمأزق خطير تسببت فيه تصرفات وقرارات نظام الحكم الذي لا يرى الأمور إلا من زاوية مصالحة وضرورات استمراره إلى الأبد بلا منازع. إن الوطن قد وصل إلى طريق مسدود لا مخرج منه سوى بتغيير ديمقراطي شامل على كافة الأصعدة يضع اتخاذ القرارات المصيرية في أيدي أبناء الوطن المهمومين بمشكلاته والحريصين على مستقبله ويفتح الطريق لمجتمع يقوم على التعددية الحزبية الحقيقية بلا موانع أو قيود، ويسوده القانون والالتزام بتداول السلطة.

إن نظرة سريعة على أحوال الوطن الآن تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك حدة المأزق وضراوة المأساة وقسوة ما يعانيه شعب المحروسة. فالكل في مصر تؤرقه قضايا وأحداث مصيرية تشير جميعها إلى الاختناق والاحتقان في كافة مرافق مصر المحروسة، ولنبدأ من الآخر:

- **احتراق منطقة المساكن العشوائية في قلعة الكبش والأهالي المتضررين من الحريق وفقدان كل ما يملكونه يتظاهرون أمام مجلس الشعب، ورئيسه وهو نائب تلك المنطقة يرفض النزول إلى الأهالي ويكتفي على حد قوله بإجراء المكالمات الهاتفية مع كبار المسئولين لحل مشكلتهم. وفي اليوم التالي - وهم في العراء - يعتدي عليهم أفراد الأمن المركزي كما لو كانوا من المجرمين مستخدمين في ذلك القنابل المسيلة للدموع.**
- **بعض أهالي المفقودين في حادث العبارة السلام 98 يتعرفون على ذويهم في لقطات تليفزيونية تظهرهم أحياء في الغردقة بعد إنقاذهم من الحادث ولكنهم مفقودين ولا يعرف أحد لهم طريقاً ولا تجيب الدولة والمسئولين عن تساؤلات الأهالي المكلومين.**
- **عمال 4 شركات للغزل والنسيج يواصلون الإضراب بعد فشل المفاوضات والعاملون في غزل شبين يتهمون مسئولي الشركة بصرف الأرباح وحدهم.**
- **توطن مرض أنفلونزا الطيور في مصر والدولة لا تزال تبحث في سن قانون يجرم تداول الطيور الحية ولا تزال تخطط لزيادة طاقة المجازر المؤهلة لمنع ذبح الطيور في محال البيع أو في المنازل.**
- **مبارك يطالب بضرورة الالتزام بالشفافية الكاملة عند تطبيق برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وكأن مصدر عدم الشفافية غير معروف، وإذا كان الرئيس يطالب فماذا نفعل نحن؟ والمشتري السعودي لشركة عمر أفندي يستعين بمدير يهودي لإدارته - على حد ما نشرت الصحف-.**
- **مبارك يطالب بأن احتكار القطاع الخاص يجب ألا يحل محل احتكار الدولة، ومع ذلك تزداد ضراوة القيادي الكبير في الحزب الحاكم محتكر الحديد والصلب ولا يحرك جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة ساكناً، ويمتد الاحتكار ليشمل صناعة الأسمنت.**
- **نظيف يعلن أمام مجلس الشورى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 26 مليار دولار وأمريكا تمنح مصر 1.7مليار دولار مساعدات في 2008 والمواطنون لا يفقهون لماذا نتسول مساعدات أمريكا إذا كنا نملك كل تلك المليارات.**
- **أكثر من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر بما يقل عن دولار أمريكي واحد يومياً، ومركز المعلومات بمجلس الوزراء ينشر نتيجة استطلاع للرأي يقول إن 89% من المصريين راضون عن حكومة د. نظيف!!!**

- **يبث التليفزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً يعترف بقتل الأسرى المصريين في نكسة 1967 ووزير خارجية المحروسة يقول لن نقطع علاقاتنا مع إسرائيل لمجرد فيلم ويطالبها بالتحقيق في الموضوع وإفادة سيادته بالنتيجة. وينتهي الأمر عند هذا الحد وينسى المصريون الموضوع كما ينسون دائماً كل مصائبهم.**
- **التعديلات الدستورية تلغي الإشراف القضائي على الانتخابات وتنتهك مواد الحريات العامة في الدستور بزعم حماية المصريين من الإرهاب!**

في هذا المناخ المعتم الذي تعيشه مصر المحروسة بفضل إنجازات الحزب الحاكم سليل هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي، تتبدد آمال المعلمين في صدور الكادر الخاص بهم وتستخدمه الحكومة وسيلة ضغط لإجبار المعلمين للذهاب إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية رغم أنها لا تفي بما تعهدت به، ويتجاوز مشروع قانون الوظيفة العامة المقترح من وزير الدولة للتنمية الإدارية الأصول التشريعية ويتعثر أمام رفض الكافة لما جاء به من بدعة جعل التعاقد محدود المدة هو الأساس في شغل الوظائف العامة خلافاً للمبادئ الدستورية المستقرة، وكذلك بالنظر إلى اعتراض مجلس الدولة عليه. ويوالي وزير التعليم العالي طرح إصدارات متعددة من رؤيته لتطوير التعليم الجامعي بينما الجامعات ترزح تحت صنوف التخلف الأكاديمي والإداري وسيطرة الأمن على أنشطتها الرئيسية. ويرقص نواب الشعب الأفاضل في مجلسهم [وليس مجلس الشعب فإنه اسم على غير مسمى] فرحاً بانتصارهم على الشعب وإقرارهم 34 تعديلاً للدستور في جلستين، وتسرع الحكومة إلى إجراء الاستفتاء على تلك التعديلات بعد أقل من أسبوع واحد على إقرارها وعلى الرغم من كل الاعتراضات من كافة القوى الوطنية، ويصدر شيخ الأزهر فتواه القاطعة بأن الامتناع عن المشاركة في الاستفتاء على الدستور كتمان للشهادة يعتبر الشخص بسببها آثماً.

تلك عينة من مظاهر المأزق الذي يعيشه المصريون في الألفية الثالثة بينما العالم حولنا يتسابق في النمو والتحضر وتدعيم الديمقراطية حتى في موريتانيا[8]!! والسؤال هل هذا مأزق مصر أم هو مأزق نظامها الحاكم؟ أترك الإجابة لفطنة القارئ. وفي محاولة للتنبيه إلى هذا المأزق وطرح سبل الخروج منه حماية للمحروسة وحفاظاً على مستقبل أبنائها، وجهت رسالة كنت أقصد توجيهها للرئيس مبارك باعتباره رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي لا يفتأ في ابتكار شعارات ضخمة ولكنها فارغة المضمون ولا تلبث أن تندثر بعد أيام قليلة بمجرد إزالة الإعلانات التي يلطخ الحزب بها شوارع المحروسة. وكانت الرسالة على النحو التالي:

[8] **للأسف فعلها العسكر مرة أخرى وأطاحوا في انقلاب عسكري بالنظام الديمقراطي في موريتانيا أواخر يوليو 2008 ولله الأمر من قبل ومن بعد!**

رسالة إلى.....

طلعت علينا آلة الدعاية المفرطة للحزب الوطني الديمقراطي بتعبير " الانطلاقة " مشيرة إلى الانطلاقة الأولى وهي التي تمّكن خلالها أصحاب الفكر الجديد من إحكام سيطرتهم على الحزب بإنشاء أمانة السياسات ومجلسها الأعلى ونجاح مجموعة من رجال الأعمال الساعين إلى السلطة ولعب دور سياسي في شغل مواقع قيادية بالحزب والحكومة وذلك لاستكمال المقومات اللازمة للانطلاق في مجالات الأعمال من دون معوقات. ثم أتبعت آلة دعاية الحزب الوطني ذلك بالحديث عن شعار " الانطلاقة الثانية نحو المستقبل" والذي شعر معه المصريون أنها مجرد دغدغة لمشاعرهم واستثارة لأحلامهم من دون وجود حقائق على أرض الواقع تؤيد ما تحمله تلك الانطلاقة من بشائر.

والأمر المؤكد أننا فعلاً بحاجة إلى انطلاقة حقيقية تتجه إلى تغيير وجه الحياة في مصر المحروسة وتزيح عنها آثار الفشل والتخلف والتردي في كافة المجالات عبر سنوات حكم الحزب الوطني الممتدة. ولكننا نريدها انطلاقة ديمقراطية يشارك الشعب بكل فئاته في تشكيل برامجها لتحقق مجتمعاً ديمقراطياً وتقيم نظاماً للحكم يحترم عقول المواطنين ويستجيب لإرادتهم، ويعمل من أجلهم وبمقتضى قبولهم ورضاهم وليس رغماً عنهم.

إن المحور الأول للانطلاقة التي يريدها شعب المحروسة هو إقرار برنامج شامل للإصلاح السياسي والدستوري يبدأ بإعداد دستور جديد للبلاد يتم بمقتضاه تحديث نظام الحكم ليكون نظاماً جمهورياً برلمانيا ديمقراطياً ينتخب فيه رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. وفي نظام الحكم الجديد يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وتكون له سلطات محددة ويسأل عن نتائج عمله أمام البرلمان.

كذلك يجب أن يرسي نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء لحكمه أمام قضاتهم الطبيعيين.

ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديمقراطية يجب إلغاء قانون الأحزاب ورفع كافة القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب بحيث يكفي لقيامها أن يخطر المؤسسون جهة الإدارة التي يحددها القانون بقرارهم تأسيس حزب جديد أياً كانت هويته واتجاهاته إلا أن يكون حزباً دينياً يقصر عضويته على أفراد ديانة معينة. وفي إطار تيسير التغيير الديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي ينبغي إيجاد قانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، كما يقضي بتنقية الجداول الانتخابية آلياً لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقاً لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي - بعد تطويرها لتكون بطاقة ذكية - مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلاءه بصوته في لجان الانتخاب وبذلك يتم القضاء على ظاهرة بطاقة الانتخاب الدوّارة التي لعبت دوراً مهماً في إنجاح مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي في انتخابات مجلس الشعب عام2005. كما يجب النص على إتاحة حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج

البلاد. وينبغي أن يؤكد قانون الانتخابات المستهدف على إبعاد تأثير السلطة التنفيذية ممثلة في وزارتي الداخلية والعدل عن جميع مراحل وإجراءات الانتخابات واستفتاءات الرأي وذلك بإنشاء هيئة وطنية مستقلة تشرف على كافة أعمال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية واستفتاءات الرأي، ويشغل مناصبها أعضاء سابقون في الهيئات القضائية ورجال قانون وشخصيات عامة ترشحهم مؤسسات المجتمع المدني على أن يكونوا غير قابلين للعزل وينتخبون هم رئيس الهيئة من بينهم.

والمحور الثاني في الانطلاقة الديمقراطية المنشودة هو بناء اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية، ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح الغالبية من المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت الذي يكافئ فيه النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية. إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. كما نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الجديد مشكلات انتشار حالات الاحتكار والقضاء على المنافسة وتغوّل قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية وتقف أجهزة الحكومة غير قادرة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية، وتأكيد مسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن. إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبين لها ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق. وقد عانينا نحن في مصر أيضاً من انسلاخ الدولة من مجالات اقتصادية حيوية بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين. ونتيجة لتلك الأوضاع المتردية التي سببتها الرأسمالية المنفلتة، ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى " الطريق الثالث" الذي ينتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية..

كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنساناً يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!]. إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطنـي بما يحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين لخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

والمحور الثالث في الانطلاقة الديمقراطية هو القضاء على الفساد في شتى صوره وتجفيف منابعه في الأساس. إن أهم مصادر الفساد في مصر – وفي العالم النامي بشكل أو آخر – هو تداخل وتزاوج السلطة السياسية والنظام الحاكم مع رجال - وسيدات - الأعمال. إننا في مصر نشهد حالة غير مسبوقة في التاريخ المصري لسيطرة رجال الأعمال على الحزب الحاكم، وزيادة أعداد الوزراء من رجال الأعمال الذين تختلط مصالحهم الشخصية في شركاتهم ومؤسساتهم بمجالات العمل في الوزارات التي يشغلونها- حتى وإن أعلنوا انسلاخهم عن إدارة ومباشرة شئون شركاتهم وأعمالهم الخاصة، فهم لا يزالون يملكونها ويأتمر المسئولين عنها بتوجيهاتهم ولو بطريق غير مباشر- . فوزير الصحة يمتلك مستشفى كبير وكان يمارس دور رجل الأعمال والمستثمر بشكل كثيف، ووزير السياحة يمتلك شركات للسياحة من المفترض أنها تخضع لرقابة وزارته، ووزير النقل له شركات تتعامل مع هيئات السكك الحديد وغيرها من هيئات وزارته، ووزير الإسكان له شركات تعمل في مجال الفنادق ويمتلك أنصبة مهمة في بعض البنوك مع زميله وزير النقل، ووزير التجارة والصناعة يمتلك شركات صناعية وتجارية مهمة تدير وكالات لشركات أجنبية كبرى لها مصالح واضحة في السوق المصري.كذلك نرى رجل أعمال يتولى منصباً رفيعاً في الحزب الحاكم كما يرأس أخطر لجنة مسئولة عن الأمور الاقتصادية في مجلس الشعب، وفي نفس الوقت يدرس جهاز منع الاحتكار مدى صدق اتهامه باحتكار صناعة الحديد في مصر! إن إعمال القواعد الديمقراطية السليمة يعفي هؤلاء وغيرهم من أحاديث الشك ويقدم الدليل على نزاهة الحكم، ومن ثم يجب ألا ينفرد الحاكم باختيار الوزراء، بل يتم تشكيل الحكومة بناء على انتخابات شفافة وتعرض أسماء المرشحين لشغل مناصب الوزراء على المجلس التشريعي المختص وفق الدستور للموافقة عليهم ومنحهم الثقة, ولعلنا نتذكر ما حدث في إيران عندما تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية فقد اعترض البرلمان هناك ثلاث مرات على ثلاثة أشخاص رشحهم الرئيس لشغل منصب وزير البترول حتى حصل الوزير الأخير على الثقة وتم تعيينه.

والمحور الرابع في انطلاقة الديمقراطية من أجل مستقبل أفضل للمحروسة ينبغي أن يكون إعادة بناء الجهاز الإداري على أسس إدارية واقتصادية سليمة تكرس اللامركزية وتضع معايير للمحاسبة والمساءلة، وتوضح أسس تحديد الأداء وتخطيط الأنشطة ومتابعتها في إطار الأهداف والإستراتيجيات الوطنية. إن الغرض الأساس لإعادة بناء الجهاز الإداري للدولة ينبغي أن يكون إزالة التشوهات الرهيبة التي يعاني منها جهاز الدولة من زيادة في أعداد الوزارات والهيئات القومية والعامة والمجالس العليا والمراكز وغيرها من عناصر الجهاز الحكومي المركزي، وتضخم في أعداد العاملين وانتشار حالات البطالة المقنعة

بينهم وانخفاض معدلات أداءهم، وتداخل في الاختصاصات وتميع المسئوليات، فضلاً عن الترسانة الضخمة من القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء التي يعاني الناس أشد المعاناة في متابعتها وملاحقتها.إن تربح كبار المسئولين واستغلالهم لنفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية من وراء شغل الوظائف العامة إنما يمثل رأس الحربة في نظام شامل للفساد يضم آلاف من صغار المفسدين الذين يستغلون حاجة المواطنين في تكوين مكاسب مالية. كما أن كافة صور الانحراف والفساد الوظيفي في مختلف القطاعات الحكومية هي نتيجة مباشرة لتهرأ الجهاز الإداري للدولة وتخلف نظمه وضعف معايير وآليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة به. إن جهاز الدولة لا يخضع عملياً لأي تقييم موضوعي – اللهم إلا تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي لا تلقى العناية اللازمة ولا يناقشها مجلس الشعب، ومن ثم تمضي بلا تأثير - . وحتى الوزراء ورؤساء مجالس الوزراء لا يتم تقييم أداءهم ولا يقدمون تقارير للشعب بما حققوه أو فشلوا في تحقيقه اكتفاء بالتصريحات التي يطلقونها في وسائل الإعلام من دون أن تتاح لأحد من أصحاب المصلحة فرصة مناقشتهم فيها. إن مشكلات الفساد تنسب عادة إلى انحرافات الأفراد عن واجبات وظائفهم، ولكنه في الأساس مظهر فشل الدولة في إقامة هياكل ونظم إدارية متطورة وقادرة على الأداء تخضع لرقابة حكومية وشعبية حقيقية.

والمحور الخامس في الانطلاقة الديمقراطية هو إعادة صياغة المنظومة الوطنية للتعليم العام والجامعي لإعادة القيمة العلمية والحضارية للمدرسة والجامعة باعتبارهما مؤسسات تربوية لبناء شخصية الإنسان في المقام الأول وتزويده بالعلم والمعرفة والقدرة على التفكير وحل المشكلات، وصقل مهاراته الفكرية والإبداعية، وليس مجرد حشو أدمغة الطلاب بمعلومات يعمدون إلى حفظها عن ظهر قلب ويتدربون على حل أسئلة نموذجية تروجها الوزارة باعتبار أنها مثال لما يجب أن يتوقعوه في الامتحانات المصممة بالأساس لقياس قدرتهم على الحفظ، وبالتالي تتعطل آليات الإبداع والابتكار لديهم ويتحولون إلى آلات صماء لا تفكر.

إن الأساس في نهضة الأمم هو نظام تعليم حقيقي وجاد، وما حققته دول آسيا المعروفة بالنمور الأسيوية من نهضة اقتصادية هائلة كان الأساس فيها الاهتمام الوطني بالتعليم وتطويره. ولعل من المثير للأسى أن نقرأ تقريراً أعده حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي بك وزير المعارف العمومية في المحروسة سنة 1935 يقول فيه" يجتاز التعليم الثانوي في مصر أزمة منذ عهد بعيد، وقد شعرت بذلك وزارة المعارف، كما شعر به كل من يتصلون بهذا النوع من التعليم أو يتأثرون به. ولقد حاولت الوزارة مرة بعد أخرى علاج هذه الأزمة بتعديل نظام الدراسة الثانوية في صور مختلفة من حيث عدد السنين الدراسية، أو عدد مواد التعليم بما فيها اللغات الأجنبية، أو من حيث المناهج، أو مواد الامتحان، أو نسبة النجاح. والعجيب أن الوزارة لم تتجه في جميع التجارب السابقة إلا إلى الناحية العلمية، تاركة الناحية التهذيبية كأنها ليست جزءاً هاماً من عمل وزارة المعارف، وعاملاً قوياً من عوامل التربية الصحيحة." ويمضي معالي أحمد نجيب الهلالي بك في تقريره قائلاً " وأساس العلة في رأينا، هو الإدارة التعليمية، هو في طريقة الإشراف على المدارس، هو بعبارة صريحة في وزارة المعارف..... فإن وزارة المعارف قد ركزت في يدها كل ما يختص بالتعليم، تركيزاً ألغى شخصية المدارس إلغاء، وأعجز القائمين على أمر التعليم من نظار ومدرسين عن إحداث أي أثر في تكييف التعليم أو توجيه التربية، فاستحالت المدارس صورة متكررة

متشابهة، وانعدم بذلك الطابع الشخصي الذي ينبغي أن تطبع به كل مدرسة في حدود بيئتها الخاصة وأساتذتها وناظرها وتلاميذها. وكما غلّ هذا التركيز يد النظار والمدرسين، كذلك غلّ يد الوزارة نفسها عن العناية بالمسائل الفنية عناية كافية مثمرة. وإذا كان زمن الوزارة مشغولاً بأصغر الشئون المدرسية من عقوبات التلاميذ، ومواظبتهم، وإعادة قيدهم، واعتماد جداول الدروس لم يبق منه إلا القليل للتفرغ للشئون الفنية ودراسة السياسة العليا للتعليم". ترى هل تغير الوضع من 1935 وحتى 2006[9]؟ أليست الصورة واحدة؟ الفرق الوحيد والأهم أنه في سنة 1935 وجد وزير المعارف في ذلك الوقت الشجاعة للاعتراف بالخطأ ومسئولية الوزارة التي يرأسها عن النتائج السلبية للنظام التعليمي، أما الآن فلم يوجد بعد الوزير الذي يكرر نهج الهلالي بك!!.

ولا تختلف حال الجامعات المصرية الآن عن حال مدارس المحروسة، ويكاد ينطبق عليها ذات التشخيص الذي أوضحه الهلالي بك، فالجامعات كلها صور متكررة متشابهة تفتقد الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري، وترزح تحت سيطرة مركزية من وزارة التعليم العالي وتعاني من افتقاد مقومات الجامعة العصرية. إن مراجعة أوضاع التعليم في مصر وإطلاق مبادرة حقيقية تقوم على دراسة الواقع وتمثل تجارب الدول التي سبقتنا في تطوير نظمها التعليمية وتحقيق طفرات هائلة فيه هي الأساس في تفعيل كافة المحاور في انطلاقة الديمقراطية نحو مستقبل أفضل وأحسن لمصر,وليس في ظني أننا بحاجة إلى المزيد من المؤتمرات وورش العمل ، وإنما نحن بحاجة إلى إرادة سياسية ديمقراطية تنزع عن المنظومة التعليمية السمة المركزية وتكرس إدارة اقتصادية واعية للموارد المخصصة للتعليم وتشرك المجتمع المدني في مسئوليات تطوير التعليم وتحمل أعباءه المالية والتقنية. وفي مقدمة الإصلاحات المقترحة في هذا السبيل توحيد إدارة المنظومة الوطنية للتعليم في وزارة واحدة تهتم بالاستراتيجيات والسياسات التعليمية العامة، وترك الحرية للإدارات التعليمية في المحليات لإدارة شئون المدارس أيضاً على أساس لا يهدر مسئولية إدارة المدرسة والقائمين عليها. وبنفس المنطق لن يستقيم حال الجامعات الحكومية إلا إذا تحررت من الإدارة البيروقراطية لوزارة التعليم العالي وتباين اتجاهاتها مع قدوم كل وزير جديد، إن الجامعات ينبغي أن تحصل على استقلالها المالي والإداري والأكاديمي وتخضع في إدارتها وتقييم أعمالها لمعايير الاعتماد العالمية. وبالضرورة لا بد من إلغاء هيمنة الدولة على تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية بها وترك ذلك لعملية اختيار ديمقراطية يرضاها أعضاء الأسرة الجامعية ويتحملون مسئولية اختيارهم. ناهيك عن رفع يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في أمور الجامعات وإطلاق حرية العمل الطلابي الديمقراطي من غير ممارسات قمعية.

اللهم ألا قد بلغت، اللهم فاشهد.

[9] لا يزال الوضع على ما هو عليه في 2008 بل يمكن أن يكون قد ازداد سوءاً.

تمهيد

الواقع المصري الحزين:

يتسم الواقع المصري بالتأزم والاحتقان على مختلف المستويات وعلى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتستغرق قضايا الحاضر المتأزم طاقات الشعب والقوى السياسية المختلفة وهم جميعاً يشعرون بقلة الحيلة وعدم القدرة على التأثير في الموقف الحاضر للمحروسة حيث تنفرد الدولة ممثلة في الرئيس باتخاذ القرارات في كافة الموضوعات من دون أي محاولة للاستماع إلى الآراء والاعتراضات الصادرة عن مختلف القوى السياسية، ومن دون الالتفات إلى تصاعد الرفض الشعبي للسياسات والقرارات الحكومية التي تتصدر الحكومة لتحمل مسئولياتها وهي في الأساس التزام بتوجيهات رئاسية أو تلقى قبول وموافقة الرئيس.

يشهد الواقع أن الحكومة منشغلة بتسيير الأمور حسب رؤيتها القاصرة والمنحصرة في حدود أفكار الوزراء من رجال الأعمال ومن يمثلونهم من لوبي رجال الأعمال الذين يتزايد نفوذهم وتأثيرهم في القرار الحكومي. وتعمد الحكومة إلى سياسة جباية تستهدف إطفاء الحرائق باستلاب المواطنين من أكبر نسبة ممكنة من دخولهم في شكل زيادات مستمرة في أسعار السلع والخدمات الأساسية وذلك للتخلص من أعباء الدعم بطريق غير مباشر بعد أن اكتشفت الحكومة صعوبة اتخاذ قرار صريح بإلغائه.

في الواقع المصري الحزين، يسيطر الحزب الوطني الديمقراطي على الحكومة ويفرض رؤية لجنة السياسات التي تعبر في الأساس عن توجهات لا تلقى القبول الشعبي وترفضها جميع القوي السياسية الوطنية. وفي الواقع المصري الحزين، يسيطر رجل أعمال على الحزب الحاكم ويدير أعمال مجلس الشعب وفي نفس الوقت يتحكم في صناعة أساسية يثير البعض أنها تخضع لممارسات احتكارية.

في الواقع المصري الحزين ، تفقد مصر عشرات من أبنائها يفقدون حياتهم غرقاً وهم في محاولاتهم البحث عن فرص للحياة خارج مصر بعد أن ضاقت بهم السبل فيها. كما تفقد مصر مئات من أبنائها يموتون تحت أنقاض المباني المنهارة من بين ملايين المباني القابلة للانهيار حسب تقديرات المسئولين.

في الواقع المصري الحزين ، تصادر الدولة حقوق المصريين في العمل السياسي المتحرر من سطوة الأجهزة الأمنية، وترى الأحزاب السياسية – عدا حزب الوفد – عاجزة تماماً عن أي فعل وتنحصر في حدود مقارها الحزبية أو في حدود الأعداد القليلة التي تقرأ الصحف الصادرة عن بعض تلك الأحزاب. وفي الواقع المصري الحزين، تعاني معظم الأحزاب من حجم العضوية المحدود وقلة مواردها المالية وضعف مصداقيتها لدى الجماهير، خاصة ما يتردد عن احتواء الحكومة والحزب الوطني لأغلب تلك الأحزاب لاستكمال الشكل الديمقراطي وإثبات وجود تعددية حزبية.

في الواقع المصري الحزين ، يواجه المصريون هجمة شرسة من الدولة وإعلامها الرسمي ومؤسساتها الصحفية سعياً وراء تقليص أعدادهم بدعوى خطورة المشكلة السكانية التي تلتهم – كما تدعي الدولة – عوائد التنمية. كما يشهد المصريون انسحاب الدولة من مجالات الخدمات الأساسية والتراجع عن التزاماتها بتوفير فرص العمل وتحسين توزيع الثروة وكفالة تكافؤ الفرص، كل ذلك بدعوى أنها تفتح

الأبواب أمام القطاع الخاص لتحمل مسئولية قيادة التنمية الاقتصادية بزعم أنه أكثر كفاءة من الإدارة الحكومية أو القطاع العام.

في الواقع المصري الحزين ، **يفقد المصريون آلاف الساعات من أعمارهم وهم يصطفون في صفوف طويلة لساعات يتقاتلون من أجل الحصول على رغيف الخبز، وهم يضطرون للتجمهر والاعتصام وقطع الطرق الرئيسية احتجاجاً على تغوّل السلطة الحكومية وصعوبة الحصول على مياه الشرب والخبز. وفي الواقع المصري الحزين، يفقد المصريون حياتهم في مستشفيات الدولة التي تفتقر إلى المقومات الصحية السليمة وتتهاوى مرافقها لحد انقطاع التيار الكهربائي عنها لساعات طويلة تتوقف خلالها أجهزة حيوية توفر فرص الحياة لمرضي وأطفال مبتسرين.**

في الواقع المصري الحزين ، **يواجه أساتذة الجامعات موقفاً مستفزاً إذ تشترط الدولة أن يتم توقيع تعاقد بين كل منهم وبين جامعته يلتزم فيه بأداء واجباته الأكاديمية والبحثية ومنها إعداد إجابات نموذجية لأسئلة الاختبارات حتى يمكنهم الحصول على حافز يستعينون به على مواجهة تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي تعفي فيه الدولة المحتكرين من سداد غرامة عقوبة على أخطاءهم في حق المجتمع وتسمح لهم بالحصول على مليارات الجنيهات نتيجة احتكارهم لسلع حيوية من دون مساءلة[10].**

في الواقع المصري الحزين ، **يشهد المصريون تصاعد التحديات الخارجية وتضاؤل الدور المصري في مواجهة القوة الإسرائيلية المتزايدة والمسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الساعية إلى تأكيد السيطرة على ثروات ومقدرات المنطقة، كما يشهدون محروستهم تستجدي الشقيقات العربيات وتحصل على مليون طن قمح منحة من رئيس دولة الإمارات!!!**

والنتيجة الأساسية للواقع المصري

أن الجميع منشغلون بمشكلات اليوم والفترة القصيرة، والكل - عدا سلطة الحكم – غير قادرين على التأثير ويتخذون موقف الدفاع عن مصالح ذاتية محدودة. والحقيقة المحزنة، أن مصر المحروسة تفتقد رؤية مستقبلية ترسم طريق التقدم والمعيشة الكريمة لأبنائها تضاهي ما يحصل عليه مواطنو دول كانت مصر تسبقها حضارة ونمواً بمراحل واستطاعت تلك الدول الناهضة أن تنتقل إلى مصاف الدول الأكثر نمواً بينما المحروسة تتراجع وتدخل ضمن مجموعة الدول التي تحصل على نصيبها من لحوم الأضاحي التي توزعها المملكة العربية السعودية على فقراء العالم بعد انتهاء موسم الحج كل عام.

إن المحروسة تشكو عدم وضوح صورة المستقبل، وافتقاد التوجهات الإستراتيجية لضمان أمن ونماء وتقدم الوطن وسعادة أبناءه.

---

[10] إمعاناً في حماية المحتكرين تمت إضافة المادة 26 إلى قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لفرض عقوبة الغرامة على من يبلغ عن ممارسات احتكارية، وتصل الغرامة إلى 150 مليون جنيه!

مصر في حاجة إلى مشروع رؤية مستقبلية

مستقبل مصر قضية مصيرية لا يهتم بها أحد من أصحاب السلطة ورجال الحكم المشغولين بالحاضر وتأمينه أكثر من انشغالهم بالمستقبل وكيف يصنع. وهي قضية مصيرية تبحث عمن يوليها عنايته ويجمع الشعب بكافة قواه السياسية والمجتمعية حول مشروع نهضوي متكامل يرسم صورة المستقبل.

ومستقبل مصر قضية تتعدى مجرد التنظير ووضع الأطر الفكرية والسيناريوهات والدراسات المستقبلية، فهي قضية تبحث عن قيادة شعبية قادرة على تطوير رؤية واضحة ومتكاملة عن مصر المستقبل وترسم الطريق لتحقيقها.

وبذلك، فإن مستقبل مصر مشروع وطني تتجاهله الدولة[11]، ومطلوب أن يتبناه شعب مصر لتكوين رؤية واضحة لمستقبل مصر يشارك في تحديدها فئات المجتمع جميعاً يقودهم ويوجه مسيرتهم المفكرون وأصحاب الرأي والخبرة والشخصيات العامة ذات الاعتبار من أبناء مصر المجددين والحريصين على مصالحها.

وعلى من يتصدى للعمل من أجل المشاركة في صياغة المستقبل المصري، أن يتعامل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية التي تتكامل جميعاً لصنع مجتمع متكامل ومتماسك يتيح لأعضائه كافة الحقوق وفرص المشاركة في صنع الحياة وتقدمها، ويحمّلهم بواجباتهم ومسئولياتهم.

إن مشروعاً متكاملاً وجاداً لصنع المستقبل المصري بعقول وأيدي أبناء المحروسة لا بد أن تشمل عناصره تطوير نظام الحكم ومؤسساته على هدى من دستور جديد يحدد المبادئ الأساسية للمجتمع وينظم علاقات السلطات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية ويقيم التوازن بينها مع المحافظة على استقلال كل منها وضمان عدم تغوّل السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية. كما يحدد الدستور الجديد دور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المختلفة ويوّضح التزاماتها الأساسية نحو المواطنين.

إن مشروعاً جاداً لصنع مستقبل مصر ينبغي أن يتصدى لتحديد الهوية الاقتصادية لمصر، ويوضح الملامح الرئيسة للنظام الاقتصادي ومؤسساته، وأسس توزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، مؤسسات الاستثمار الأجنبي]، كما يبين أسس واليات إدارة الاقتصاد الوطني بما يحقق مصالح المواطنين ويقيم العدل في توزيع الثروات والمشاركة في التمتع بنتائج وآثار الأداء الاقتصادي للمجتمع.

وسيكون من أهم عناصر مشروع مصر المستقبل، تطوير أسس وآليات جديدة ومتجددة أسس وآليات إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. وكذلك لا بد من تطوير أسس وآليات إعادة هيكلة نظم

[11] أعلن يوم 18 أغسطس 2008 أن رئيس الوزراء اجتمع باللجنة التي تعمل على إعداد رؤية لمستقبل مصر في 2030، ولكن تجري هذه اللجنة أعمالها في طي الكتمان إلا من وثيقة نشرت على موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عن دور مؤسسات المجتمع المدني في رؤية مصر 2030.

ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية الحكومية والخاصة والأهلية ونظام التأمين الصحي ، وأسس واليات إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية وتنمية الشباب .

كذلك تعتبر من ركائز صنع المستقبل المصري أن تتوفر أسس وآليات إقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الفرص المتكافئة لأبناء المحروسة للمشاركة في العمل الوطني والاستفادة من ثمار التقدم والنمو الاقتصادي. وسيكون ذلك محوراً مهماً في تطوير الواقع المصري والانتقال إلى صيغة للحكم المحلي يطلق قدرات وطاقات الشعب المصري من دون الانحصار في أسر الإدارة الحكومية المركزية.

وإذا كان تراجع تأثير مصر في الساحة الدولية مصدراً من مصادر القلق العام بين المصريين، فإن تطوير أسس وآليات إدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية سيكون رافداً محورياً في مشروع مستقبل مصر.

وعلى طريق صنع المستقبل، أقدم هذه الخواطر.

الفصل الأول

اعتذار لمصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــر

تمهيد

للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من التخلص من خطايا الحاضر وسلبياته.

للانطلاق إلى المستقبل،لا بد من التحلل من أسر المفاهيم الضيقة والسياسات العقيمة والنظم الفاشلة والعناصر الفاسدة في المجتمع.

للانطلاق نحو المستقبل، لا بد من تعميق مفاهيم وقيم التقدم، وترسيخ مفاهيم العدالة والمواطنة.

للانطلاق نحو المستقبل، لا بد من تعميق العلم والبحث العلمي والتقنية باعتبارهم أسس بناء المجتمع العصري الذي يعيش الحاضر بكفاءة ويستوعب متطلبات الدخول إلى المستقبل.

للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من إعمال الديمقراطية وحرية الاختيار وموضوعية المحاسبة والمســـــــــاءلة.

للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من استخدام وتفعيل منهجيات الإدارة الإستراتيجية على كل المستويـــــــات.

للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من الخروج من الماضـــي.

مقدمة

كنت – ولا أزال – مقتنعاً بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يحمي المحروسة رغم كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي أبنائها حكاماً ومحكومين. كذلك كنت – وما أزال – مقتنعاً بأن ما يصيب مصر المحروسة من أضرار على أيدي أبنائها هو أشد فتكاً وضراوة مما يصيبها به أعداؤها، وأن حماية المحروسة من عدوان أبنائها عليها له الأولوية على حمايتها من أعداءها عملاً بالقول المأثور " اللهم احمني من أصدقائي، أما أعدائي فأنا كفيل بهم".

إن ما نسببه نحن المصريون للمحروسة من أضرار يلزمنا بأن نقدم لها اعتذاراً واجباً يتمثل في الاعتراف بخطايانا في حقها، والتزامنا بالعمل على تصحيح تلك الخطايا والتوبة عنها. وسوف أبدأ من الآخر، فكلنا يتأذى لما يحدث لأشقائنا الفلسطينيين في غزة الجريحة والضفة الغربية المستباحة، وكلنا في نفس الوقت نتحسر على ضعفنا وهوان أمرنا إذ لا نستطيع أن نمد للأشقاء يد العون والمساعدة، ولا نستطيع أن نمنع عنهم غائلة العدوان الصهيوني الغاشم ولا التآمر الأمريكي السافر. وتنظر إلينا المحروسة باكية تندب أبنائها الذين كانوا مصدراً لفخارها ودعامة لعزها وحماة لاستقلالها عبر قرون طويلة. فعذراً لك يا محروسة عن عجز أبناءك وعدم قدرتهم على إعلاء رايتك وتكريم اسمك أمام العالم.

وتستمر المأساة أو الملهاة، ويرى أبناء المحروسة أنفسهم عاجزين عن حماية حدود بلادهم – ليس من اختراق أبناء غزة لها كما قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين، ولكن من عدوان إسرائيل ومؤامراتها ضد مصر في الأساس- إذ يتوجب على أبناء المحروسة استئذان العدو الصهيوني كي يسمح لهم بزيادة بضع مئات محدودة من جنودهم في سيناء، ويقرأ المصريون بكل أسى أن وزيرة خارجية الكيان الصهيوني لا تمانع في تلك الزيادة، بينما يأبى رئيس وزراء إسرائيل الغاصبة ويقف الأمر عند ذلك الحد. كما يعجز أبناء المحروسة عن فرض قرار بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين - طالما يحصلون على تأشيرات دخول وفق القواعد المتعارف عليها دولياً – لأن ذلك القرار معلق على موافقة إسرائيل. فعذراً لك يا محروسة عن هوان شأن أبنائك وعجزهم عن حمايتك والارتفاع إلى مستوى يناسب عظمتك وقدرك وأنت التي كرمك الله سبحانه وتعالى وذكر اسمك خمس مرات في قرآنه الكريم من دون بلاد الأرض جميعاً .

وتدمع عينا المحروسة وهي تشهد ما لحق بأبنائها من هوان وضياع كرامة نتيجة تفريطهم في حقوقهم واستكانتهم إلى استلاب سلطانهم. فمصر التي علمت العالم العربي والأفريقي والإسلامي وجاب المعلمون من أبنائها تلك الدول ينشئون المدارس والجامعات ويديرونها ويمدونها بالعلم والمعرفة وينيرون الطرق أمام شعوبها، ترى جامعاتها الآن غير معترف بها في كثير من تلك الدول، وحملة الماجستير والدكتوراه من خريجي تلك الجامعات منكرون لا يستطيعون الحصول على وظائف هيئات التدريس في الجامعات العربية لأنهم تخرجوا من جامعات مصرية، والمعلمون المصريون يستبدل بهم من هم أقل منهم شأناً وعلماً طالما هم من خريجي الجامعات الأجنبية . فعذراً لك يا محروسة.

ومصر التي كانت مستشفياتها قبلة العرب والأفارقة والمسلمين، وكان صيت أطباؤها يملآ العالم العربي والإفريقي والإسلامي، أصبح أبناؤها الآن يتسولون العلاج المتقدم في مستشفيات ومراكز طبية عالية التجهيز التقني في دول عربية شقيقة، ويتقدم إعلامي مصري ذائع الصيت عبر برنامجه اليومي في إحدى

الفضائيات المملوكة لأشقاء عرب إلى ملك دولة عربية شقيقة بنداء أن يوافق على علاج صحفي مصري لا يتوفر علاجه في المحروسة بينما مستشفيات الشقيقة العربية مؤهلة لذلك. وترى المحروسة حاكماً عربياً لشقيقة عربية ـ ناشئة بكل المعايير قياساً إلى تاريخ مصر وإمكانياتها ـ يتبرع بعدة ملايين من الدولارات لعلاج كتّاب مصر ومفكريها دون أن تبدو حمرة الخجل على وجه مسئول مصري واحد اعترافاً بالفشل والتقصير في حق المصريين واعتذاراً عن إهدار كرامة المحروسة وأبنائها. فعذراً لك يا محروسة.

وانظر إلى ما يفعله الحكام من أبناء المحروسة في إخوانهم المحكومين إذ أعادوهم إلى ما كانوا عليه من فقر وجهل ومرض كان القضاء عليهم أحد مبررات حركة ضباط يوليو 1952. إن مأساة الصفوف المتراصة للمصريين أمام المخابز التي تنتج الخبز المدعم – بأموالهم – لساعات طوال وما يعانونه من عنت وإرهاق – ناهيك عن إهدار الكرامة والحط من الإنسانية – هي حالة موجعة يهان فيها المصريون ليل نهار في وقت أصبح فيه الحصول على رغيف الخبز المطابق للمواصفات والصالح للاستهلاك الآدمي مسألة مفروغ منها ولا تثير أدنى تفكير في معظم دول العالم التي سبقتها مصر بآلاف السنوات في كل مناحي الحياة.

وتعجز مصر عن تنظيم أسلوب بسيط وكفء لاستخراج شهادات ميلاد مواليد أبنائها بطريقة آلية وتضطرهم العبقرية الإدارية المنطلقة من القرية الذكية للوقوف في صفوف تنافس صفوف رغيف الخبز لأيام طويلة استجداء لتلك الشهادات كي يعودوا بها مرة أخرى إلى عبقرية إدارية أخرى في مكاتب التموين لقيد هؤلاء المواليد في بطاقات التموين الي تفضلت الحكومة الذكية بالإعلان عن عودتها للعمل مرة أخرى. ويسمع أبناء المحروسة الوزير المختص والمسئول عن صفوف شهادات الميلاد لا يتحرج حين سأله محاوره في برنامج على إحدى الفضائيات من القول أنه لا يعرف منطقة في إمبابة بالجيزة اسمها نكلا! تلك حال المحروسة وهي التي كانت الرائدة في التنظيم والإدارة والتي نقلت عنها كل الدول العربية نظمها الإدارية في الحكومة وقطاعات الأعمال ومجالات النشاط المجتمعي، والتي شغل أبناؤها أهم المناصب الإدارية في تلك الدول – ولا يزال الكثيرون منهم يشغلون مواقع متقدمة ليس فقط في العالم العربي بل وفي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وأستراليا. فعذراً لك يا محروسة.

ويستمر مسلسل إساءات المصريين لوطنهم الغالي فهم يهدرون كل مبادئ السلوك المجتمعي الحضاري، وتراهم يهدرون الأرض الزراعية الغالية ويحولونها إلى مبان عشوائية للفقراء منهم، بينما ينشئ الأثرياء من أبناء المحروسة على الأرض الزراعية قصوراً ومنتجعات يمرحون فيها بينما تضطر حكومة المحروسة إلى استيراد القمح والذرة والحبوب ومتطلبات غذاء المصريين، ويصل الأمر إلى تفكير رئيس وزراء سابق إلى استئجار أراض زراعية في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر!!!

ويمرح المصريون في شوارعها التي اختفت منها الأرصفة التي احتلتها السيارات وأكشاك بيع السجائر والمرطبات، ويعبر المصريون الطرق حتى السريعة منها من أي مكان يريدون ضاربين بعرض الحائط كافة متطلبات السلامة ومعرضين أنفسهم وغيرهم لحوادث قاتلة. ويتعمد كثير من قادة السيارات من أبناء المحروسة – ومنهم قادة سيارات حكومية ـ أن يختصروا الطريق ويقودون سياراتهم عكس الاتجاه. وتحزن المحروسة على عشرات من أبنائها لقوا حتفهم نتيجة صدام مروّع على طريق الكريمات بسبب

انعدام الرؤية صباح يوم حزين وبالأساس نتيجة انعدام المسئولية لمسئولي المرور الذي كان يجب عليهم إغلاق الطريق لحين انحسار الضباب وهو إجراء كما تعلمون يسير!

والمصريون بناة الأهرام – الذي كان لفترة وجيزة مضت أحد عجائب الدنيا السبعة – يبنون مبان عشوائية في كل مكان، ويهدرون قواعد الأمن والسلامة في مبانيهم، وتنهار تلك المباني على رؤوس ساكنيها، وبينما يقدر المسئولون عدد المباني القابلة للانهيار واجبة الإزالة في مدينة الإسكندرية وحدها بما يقرب من مليون مبنى، فإن ما شاده المصريون العظماء من آلاف السنين لا يزال يقف شامخاً من دون أن تحمر وجوه بناة مصر المعاصرة خجلاً مما يفعلونه بوطنهم. ولا أظننا غافلين عن المناطق العشوائية التي برع أبناء المحروسة في زرعها في كل مكان، وأحالوا مصر إلى مجتمع عشوائي يمكن أن يحصل على جائزة عالمية في الانفلات المعماري والقبح المعماري، ولا تجد حكومات المحروسة حرجاً في تقنين أوضاع تلك العشوائيات – بدلاً من إزالتها- وتمدها بالتيار الكهربائي وخدمات الهاتف والمياه وغيرها، من دون أن تعتذر لمواطنيها عن فشلها في تأمين السكن الصحي والإدارة المجتمعية السليمة الكفيلة بضمان بيئة صحية تعادل ما يشاهده المصريون على شاشات التليفزيون!

وتبلغ إساءات المصريين للمحروسة مداها حين نشاهد ما يفعلونه حين يخرجون من سلبيتهم في المجال السياسي ويقررون المشاركة في إنشاء الأحزاب السياسية أو الانتماء لعضويتها. فالمصريون بارعون في تحويل أحزابهم السياسية إلى ساحات حرب يتصارعون فيها على المناصب، ويتسابقون على ابتكار الأساليب التي يحاول كل منهم استثمارها ليتمكن من السيطرة على الحزب وتحويله إلى مجال لمجده الشخصي وزعامته التاريخية التي لم يرد لها مثيل في تاريخ البلاد. وتنشغل قيادات معظم أحزاب المحروسة بخلافاتها المستمرة، ويا ليتهم يختلفون على قضايا إستراتيجية أو رؤى مختلفة لمسيرة الحزب والبلاد، بل هم ينازعون بعضهم البعض على الكراسي – قاتلها الله وقاتل المتحلقين حولها والساعين إليها والمتمسكين بها -، وتشهد المحروسة نشاط قادة أحزابها في ساحات المحاكم وأروقة النيابة العامة بأكثر مما تراهم بين مواطنيهم في القرى والنجوع والمناطق العشوائية يتعرفون على مشكلاتهم ويحاولون – ولو بكلمات المساندة – مساعدتهم على الخروج مما يعانونه من فقر وهم. لا ترى المحروسة قادة أحزابها السياسية كبيرها وصغيرها في عمل مجتمعي يسعى إلى تدعيم الديمقراطية التي يتشدق بها الجميع، ولا تكريس المواطنة وهي حق يراد به باطل في أغلب الأحيان. ترى قادة أحزاب في المحروسة يسعون للحصول على مقعد في مجلس الشورى بلا انتخاب ولكن بطريق التعيين بقرار من رئيس الجمهورية الذين يعارضون حكومته، وتراهم حريصون على الظهور في الفضائيات يتحدثون عن حرية التعبير التي لا يتيحونها لأعضاء أحزابهم، ويفرطون في تمجيد الشرعية التي يقتلونها بالتهجم على مقار أحزابهم للاستيلاء عليها بالقوة، وتراهم يرفضون كل ما تقدمه حكومة المحروسة الذكية من توجهات – وهم محقون في هذا في أغلب الأحيان – ولكنهم لا يقدمون بديلاً أو يقترحون ما يصلحون به شطط التفكير الحكومي كما في قضية الدعم مثلاً.

ويتفنن وزراء في حكومات المحروسة في ابتكار كل ما يعقد حياة أبنائها ويبدد طاقاتهم فيما لا طائل من وراءه. فهذا وزير تخصص في بيع أصول المحروسة[12] تحت عباءة ما يسمى برنامج إدارة الأصول ولا أحد يدري أسباب البيع وما يتحقق عنه من عوائد حار حتى الجهاز المركزي للمحاسبات في رصدها وتبين مصيرها. ووزير ثان[13]، لا تنتهي مشكلاته مع زملاءه أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية ويسود التوتر لقاءه مع فريق منهم أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية ويهدد بإنهاء اللقاء إن هم استمروا في نقدهم ومعارضتهم لمقترحاته. ورئيس وزراء[14] أسبق أغرق المحروسة في وهم ما أسماه المشروعات العملاقة ثم يتضح أن العملقة كانت فقط في استنزاف موارد البلاد بلا عائد. ورئيس وزراء سابق[15] اقترح حيلة لطيفة للاستيلاء على فوائض أموال التأمينات الاجتماعية باقتراح المبادلة بها شركات وأصول عينية تتنازل عنها الدولة للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية مقابل الأموال التي استولت عليها من فوائضها المودعة في بنك الاستثمار القومي، ثم حين تعرضت تلك الفكرة للنقد واضطرت الحكومة إلى إنكارها، جاء وزير آخر[16] ونجح في حل المشكلة بالكامل بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية وإصدار صك على الحكومة تعترف فيه بالمديونية وكفى الله المؤمنين القتال.

هل رأى أحد منكم في أي مجتمع معاصر ما يحدث على أرض المحروسة الآن، الكل في غضب وإحباط واكتئاب. أعضاء هيئات التدريس بالجامعات يهددون بالاعتصام وقد سبقهم إلى ذلك فئات كثيرة من العمال وموظفي الدولة والمواطنين ممن احترقت مساكنهم العشوائية في قلعة الكبش وأخرجوا من موطنهم ولم يتم إسكانهم في مساكن بديلة كما وعدتهم الحكومة. الأطباء يهددون بالإضراب رغبة في تحسين رواتبهم، الصيادلة في خصام مع وزارة الصحة لإصدارها قرارات ضارة بهم كما يقولون. الصحف المسماة بالقومية تطعن في مصداقية ونزاهة الصحف المستقلة والحزبية والخاصة، وتلك الأخيرة لا تعوزها الأدلة والأمثلة لرد الصاع صاعين لصحف الحكومة وإعلامها. الناس في المحروسة باتوا متنازعين متخاصمين حتى مع أنفسهم.

يا محروسة لك اعتذار مني ومن كل مصري مخلص لك معترف بفضلك، والأمر لله من قبل ومن بعد يحميك من أولادك، أما أعداؤك فأنت – بعون الله – كفيلة بهم وما حرب رمضان 1973 عنا ببعيد.

[12] دكتور محمود محي الدين وزير الاستثمار

[13] دكتور هاني هلال وزير التعليم العالي

[14] دكتور كمال الجنزوري

[15] دكتور عاطف عبيد

[16] دكتور يوسف بطرس غالي

مشروع وثيقة فكرية للتوافق الوطني

من أجل مصر المستقبـــــــــــــل[17]

[17] كانت هذه الورقة مساهمة مني مع مجموعة " وثيقة مستقبل مصر"، لتكون نقطة البدء في حوار اتصل لفترة ثمانية أشهر حتى تم بلورة الوثيقة والتي تم نشرها في شهر يوليو 2008.

مقدمة

إن الوطن يواجه أزمة خطيرة تهدد حاضره ومستقبله نتيجة ما يسوده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية مترديةٍ، وافتقاد للديمقراطية والعدالة وسيطرة الحزب الواحد والرأي الأوحد للحاكم على مقدرات البلاد.

وفي الوقت الذي تتعاظم فيه المشكلات الداخلية ويتنامى الشعور بتباعد خطوات الإصلاح الدستوري وتباطؤ نظام الحكم في تنفيذ وعوده بالإصلاح ، فإن مصر قد شهدت تمرير تعديلات دستورية شملت 34 مادة تم تعديلها وفق رأي نظام الحكم وبغض النظر عن الرفض الشعبي العام لتوجهاتها.

كما أن استمرار اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية الأجنبية والقروض الخارجية يجعل الوطن كله رهناً بمشيئة المانحين وسطوة المقرضين.

وأن ما يجري على أرض الواقع المصري من محاولات لما يسمى الإصلاح والتطوير إن هي إلا محاولات جزئية لا تصل إلى عمق الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ولا تنطلق من رؤية شاملة توافقت عليها الأمة، مما يؤكد خطورة التغافل عن حقائق العصر ومحاولة الإفلات من الضغط الشعبي ومطالبته بالتغيير.

إن مصر تعاني من مشكلات وتناقضات داخلية خطيرة ويتطلع شعبها إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، كما تواجه اختباراً مصيرياً ينشأ من ضرورة التعامل مع متغيرات وقوى العصر الجديد من ناحية، وحتمية المحافظة على القيم والخصوصية ومقومات حضارتها الذاتية من ناحية أخرى.

إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا والموروث الثقافي والاجتماعي ، فسوف نواجه بموقف تفرض علينا فيه أنماطاً من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا الثقافية وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أساطين العولمة وممثلي الاستعمار الجديد، ونصبح بذلك مسخاً مشوهاً يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.

مبررات القلق على المستقبل المصري

يشعر المصريون بالقلق الشديد مما أصاب الموقف المصري من ضعف وانحسار وتدني على المستويين العربي والدولي وما لحق القرار المصري من تخاذل في مواجهة ما يتعرض له الوطن والعالم العربي كله من تهديدات خارجية مصدرها العدو الإسرائيلي ومن يحمونه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وما يعاني منه العالم العربي من انقسامات واختلافات في معظم شئون التعامل مع العالم الخارجي، والتباعد عن محاولة رأب الصدع العربي وتباين مواقف الحكومات العربية من قضايا التغيير والتطوير والإصلاح المجتمعي الشامل.

كل ذلك فضلاً عن عدم القدرة المصرية في التخفيف مما يعانيه الأشقاء في فلسطين والعراق من عدوان باغ وهجمة استيطانية استعمارية غاشمة واحتلال أمريكي وبريطاني ومداراة أوروبية متلونة.

كما أن الموقف المصري المحابي للهجمة الأمريكية الأوروبية على المشروع النووي الإيراني والمتغافل عن خطورة التهديد النووي الإسرائيلي والموافق على تمييع المشروع النووي المصري في الاستخدامات السلمية يؤكد ضرورة التغيير الجذري في هياكل وآليات وقواعد صنع القرار الوطني في مصر ويقضي على احتكار السلطة وديمومتها لفئة دون غيرها من المصريين.

ولا بد من الاعتراف أنه برغم ما أصاب الوطن من أضرار ومشكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شكّل الاستعماران القديم والجديد أهم مصادرها، إلا أن الأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية لنظام الحكم منذ 1952 كانت من العوامل المساعدة في تكريس التخلف الاقتصادي والتراجع الثقافي والحرمان من الحريات السياسية وتهيئة الظروف المساعدة على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين.

إن مصر تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها – بل وتهدد كيانها وبقاءها – وفي مقدمتها ما يلي:

- **افتقاد الحرية للمواطنين باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية في الوطن وأصحاب القرار الأصيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم، وسيطرة الأداة الأمنية على القرار الحكومي في كل المجالات تقريباً.**
- **تكريس مبدأ احتكار السلطة وتفرد الحاكم بالقرار وهيمنته على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.**
- **تباطؤ التطوير الدستوري والسياسي والانفتاح الديمقراطـــي وتردد نظام الحكم في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح السياسي.**
- **استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمسة وعشرون عاما، فضلاً عن حزمة القوانين الأخرى والنظم المقيدة للحريـات، والإعداد لاستبدال بقانون الطوارئ ما يسمى قانون الإرهاب متوافقاً مع ما تم من تعديلات دستورية كان هدفها تأكيد سيطرة الحكم وتشديد قبضة الأجهزة الأمنية على الحريات العامة.**
- **تعطيل حق الجماهير في اختيار ممثليها الشرعيين وذلك بتأجيل الانتخابات المحلية لمدة عامين وإتاحة الفرص للمجالس المحلية القائمة لمواصلة تواجدها تحسباً لتغير التركيبة السياسية لتلك المجلس على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المقرر في شهر أكتوبر 2006.[18]**

[18] أجريت الانتخابات المحلية في إبريل 2008 وتمكنت الحكومة – كالعادة – من منع كافة المعارضين من الترشح كما منعت الناخبين من الوصول إلى لجان إبداء الأصوات، وحصل الحزب الوطني الديمقراطي نتيجة لذلك على 99% من المقاعد، ولم تترك الحكومة إلا عددا لا يتجاوز 300 مقعد من إجمالي مقاعد المجالس المحلية الذي يفوق 55000 مقعد لبعض أحزاب المعارضة.

- **التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدنـي على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.**
- **استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.**
- **اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية وغياب إستراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطنـــي.**
- **الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.**
- **تراجع واختلال دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة ، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.**
- **التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابته.**
- **إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد عشرات المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها.**
- **تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 300 مليار جنيه وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.**
- **الهوان وضآلة التأثير في الموقف العالمي، فضلاً عن حالة العجز العام حتى في الدفاع عن القضايا العربية المصيرية ، بل والمشاركة في تبرير العدوان على الأوطان العربية في العراق وفلسطين والسودان، وتأييد الحملة الأمريكية على المشروع النووي الإيراني ، والركون إلى القوى الخارجية كمصادر للعون والمساعدة.**

- **انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي والرياضي[19].**
- **افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتحول في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.**
- **التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها.**
- **التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.**

التطوير الوطني سبيل البقاء

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها، لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي و ضرورة بقاء، ويصبح التطوير الوطني حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة والتعايش والتآخي بين المصريين مسلمين ومسيحيين.

إن التطوير الوطني يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في إطارها القائم على تعميق دولة المؤسسات وحكم القانون وتداول السلطة.

ركائز التطوير الوطني

إن الركائز الحقيقية للتطوير الوطني في مصر هي قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف والتعرض لأساليب القمع البوليسية ، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر

[19] **كانت فضيحة النتائج المخزية للفرق المصرية في دورة الألعاب الأوليمبية في بكين –أغسطس 2008 – نموذجاً محزناً لما آل إليه مصير الإبداع المصري بعد 30 عاماً من حكم الحزب الوطني الديمقراطي، فقد حصلت مصر على ميدالية برونزية يتيمة استقبل الحاصل عليها استقبال الغزاة الفاتحين عند عودته بمطار القاهرة..**

الدينية في حماية الشريعة الإسلامية لغير المسلمين منهم، و الجديـــة في معالجة شئون الوطن من منظور علمي ، والإصرار والمصابرة والمرابطة لحين تحقيق الأهداف، ثم المسائلة والمحاسبة عن النتائج.

مقومات التطوير الوطني

يتطلب تحقيق " التطوير الوطني" المنشود توفر المقومات الأساسية التالية:

1. **الاتفاق** على أن هدف التطوير الوطني هو إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، وأن مضمون عملية التطوير الوطني يتبلور في كونها " إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، وأكثر تقبلاً لفكر التطوير الوطني ومعطياته، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني".
2. **الاتفاق** على مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن.
3. **الاتفاق** على ضرورة البحث الموضوعي الصادق والتحليل الأمين للأوضاع والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية.إن المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية هي خطوات رئيسة في إعادة صياغة هياكل المجتمع ومؤسساته على أسس صحيحة.
4. **الاتفاق** على أن إعداد دستور جديد لمصر هو ركن أساس في عملية التطوير الوطني الشامل، وأن انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور الجديد شرط ضروري للاطمئنان إلى صدوره عن توافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.
5. **الاتفاق** على ضرورة فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات واستفتاء الرأي العام عن السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.
6. **الاتفاق** على مبدأ عدم جواز تملك السلطة التنفيذية لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية وإلغاء سيطرة ما يسمى المجلس الأعلى للصحافة على أمور إنشاء الصحف والترخيص لها، وأن تنظم هذه الأمور بقانون على أسس تكرس الديمقراطية وحرية التعبير.
7. **الاتفاق** على أن التطوير الوطني الشامل يقتضي إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وذلك بتفعيل نظام قوي للحكم المحلي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على

أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها. كما يتضمن ذلك تفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتفعيل نظام الموظف المحلي .

8. **الاتفاق** على أن التطوير الوطني يتضمن ضرورة الاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع نماذج التطوير الوطني وآلياته في المجتمعات الأخرى، والتحوط ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات؟ومن ثم ضرورة تنمية وتطوير قدرات الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لتوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلي عن الثوابت المصرية.
9. **الاعتراف** بأن إحداث التطوير الوطني هو عملية بناء شاملة تتطلب اعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الإستراتيجي المتكامل القائم على منهجية إدارية سليمة تتبنى مفاهيم " الإدارة الإستراتيجية" التي تسعى إلى استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطره ومهدداته، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التطوير الوطني.
10. **الإيمان** بأن وسيلة التطوير الوطني الجوهرية هي المشاركة الفاعلة من كل مواطن على أرض الوطن وأن يبدأ كل مصري في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة المجتمعية الكاملة في جهود التطوير الوطني في مختلف المجالات بحيث يشارك المواطنون جميعاً أفراداً وجماعات في تغيير أساليب العمل والأداء في كافة المواقع والمجالات الحياتية وفق برامج وخطط تشارك في إعدادها وتنسق تنفيذها أجهزة الحكومة المختصة ومؤسسات المجتمع المدني جميعاً، وبالتالي إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية ووجباتهم الانتخابية الكاملة.
11. **ضرورة** تحديد المسئولية عن قيادة التطوير الوطني على كافة المستويات والأصعدة، وأهمية الاتفاق المجتمعي على معايير وأساليب اختيار هؤلاء القادة، وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات ـ ولفترات محددة لا تقبل التمديد ـ سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التطوير الوطني.
12. **الاتفاق** على تحقيق العدالة في توزيع الدخل وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر، ويصير الارتداد إلى مواقف ليست أحسن كثيراً مما تم التحول عنه.

إن المطلب الحيوي والحتمي لإنقاذ المحروسة

هو توافق وطني على ضرورة التطوير الديمقراطي الشامل

باعتباره السبيل الوحيد لإحداث التغيير الذي يرنو إليه المصريون.

مبادئ أساسية لتحقيق التطوير الوطني

إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

- **مبدأ المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.**
- **مبدأ تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية.**
- **مبدأ حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.**
- **مبدأ الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق!**
- **مبدأ الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.**
- **مبدأ المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.**
- **مبدأ الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.**
- **مبدأ قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.**
- **مبدأ تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.**
- **مبدأ تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها في الحياة العامة.**
- **مبدأ تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.**
- **مبدأ المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الوطني بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.**

واحترق مجلس الشورى

صدمت مصر عصر يوم التاسع عشر من أغسطس 2008 بنشوب حريق هائل دمر ليس فقط مبنى مجلس الشورى، ولكنه دمر كذلك مصداقية الحكومة الذكية وما سبقها من حكومات غير ذكية تولت حكم البلاد منذ يوليو 1952.

إن مثل ذلك الحريق يهدد مجلس الوزراء ذاته – أقصد المبنى وليس المعنى –وجميع المباني الحكومية في منطقة قصر العيني والتي تضم عدداً معتبراً من مباني الوزارات والهيئات والأجهزة الحكومية، فضلاً عن جميع المباني العامة في أنحاء المحروسة كلها. فقد ثبت - ما هو معروف ولكن مسكوت عنه - أن جميع تلك المباني معرضة لأخطار الحريق والانهيار وغيرها من الكوارث الناتجة عن انعدام الصيانة وعدم توفر مقومات الأمن والسلامة التي تشترطها القوانين وتوجب على جميع المنشآت – إلا الحكومية – ضرورة الالتزام بها.

إن انهيار مبنى مجلس الشورى يثير مجموعة من القضايا المهمة الواجب تحليلها والتصدي لها بالتخطيط الواعي والتنفيذ الدقيق. من تلك القضايا الخسارة المادية المتمثلة في نفقات إعادة البناء والترميم والتأثيث والتجهيز والتي يقدرها بعض الخبراء بما لا يقل عن 30 مليون جنيه، فضلاً عن الارتفاع في النفقات نتيجة التوجيه الرئاسي بضرورة إعادة تشغيل المبنى قبل دورة الانعقاد الجديدة في نوفمبر المقبل، فالكل يعلم أن الإسراع في التنفيذ وضغط الوقت تنعكس في شكل زيادة مضطردة في التكاليف! أضف إلى ذلك تكلفة استيعاب 1000 من العاملين بالمجلس في مباني الهيئات والجهات الحكومية المختلفة الواقعة في نفس المنطقة كما صرح بهذا رئيس الوزراء عقب اجتماعه بمحافظ القاهرة يوم الخميس الماضي.

مطلوب مراجعة شاملة ووقفة حازمة

وثمة قضية أخرى، وهي ضرورة المراجعة الشاملة والعاجلة لكافة المباني العامة في طول البلاد وعرضها، وإعداد برنامج عاجل للصيانة اللازمة لتلك المباني وتجهيزها بوسائل الإطفاء والإنذار من الحريق، والإسراع في تنفيذ ذلك البرنامج ووضعه تحت الإشراف الدقيق من جانب مجموعات هندسية مختصة، وتحميل المحافظين مسئولية متابعة التنفيذ والتحقق من سلامته وأنه ليس مجرد تحسينات شكلية لا تتعامل مع مصادر الخطر الكامنة في تلك المباني وما حولها. ولا شك أن عنصراً مهماً في تلك المراجعة هو التأكد من مناسبة المباني لطبيعة العمل، فكثير من الأجهزة الحكومية والمدارس العامة تحتل مبان أثرية مهمة وقصوراً كانت في يوم من الأيام فاخرة، وكمثال لا يعلم الكثيرون من أبناء المحروسة أن معهد الصحراء بالمطرية يحتل قصر الأمير يوسف كمال وقد تدهورت حالة القصر نتيجة سوء الاستخدام، فقاعة الطعام مثلاً تحولت إلى مكتب مدير المعهد وتم تدمير الحدائق المحيطة بالقصر وانتشرت به المباني العشوائية من دون تخطيط وتلاؤم مع نمطه المعماري. والأمر يتطلب وقفة حازمة لاسترداد تلك المباني والقصور الأثرية وترميمها وإزالة آثار العدوان عليها وإعدادها كمزارات سياحية ومتاحف مهمة، والبحث عن بدائل مناسبة لتسكين الهيئات التي تحتلها .

ويمتد أثر حريق مجلس الشورى ليلفت الانتباه إلى قضية الصيانة في ذاتها ومدى الإهمال والتغافل عنها في معظم المنشآت الحكومية من مباني الوزارات والهيئات والمصالح والأجهزة الحكومية المختلفة والمرافق العامة الحيوية كمحطات مياه الشرب والصرف الصحي والكباري ووحدات النقل العامة والمدارس والجامعات والمستشفيات ومحطات مترو الأنفاق والمساجد والفنادق ودور السينما والمراكز التجارية المزدحمة دائماً وغيرها من الأصول المادية التي تمثل ثروات الشعب المهددة جميعها بأخطار الحريق والتصدع والانهيار نتيجة غياب الصيانة الدورية والصيانة المانعة أو الوقائية.

إن معظم المباني الحكومية تعاني من سوء حالة شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي الأمر الذي يمثل مصادر دائمة للخطر، فضلاً عن الاستنزاف غير المخطط للمياه والكهرباء. وقد أخبرني المهندس صلاح حسب الله وزير الإسكان الأسبق أنه أجرى تجربة على مبنى المجمع لقياس حجم استهلاك المياه في أيام الأسبوع المختلفة ليكتشف أن معدل الاستهلاك أيام الجمعة – الإجازة الرسمية – يقل عن متوسط الاستهلاك في أيام العمل بنسبة لا تكاد تصل إلى 10% بما يعني أن الشبكات الداخلية مهترأة وتتسرب منها المياه وتهدر ملايين الأمتار المكعبة من المياه من دون استفادة بالإضافة إلى ما تسببه تلك المياه المتسربة من أضرار للمبنى ذاته. وأتصور أن تلك الحالة شائعة في جميع المباني الحكومية أو أغلبها.

وبمناسبة حريق مجلس الشورى يتكرر نفس الأسلوب في التعامل مع الحدث، إذ ينبري المسئولون والخبراء والمتخصصون ليدلوا بالتصريحات الصحفية وأمام كاميرات القنوات الفضائية متحدثين عن "إدارة الأزمة" وخطط التعامل مع تلك الحوادث لمنع تكرارها وغير ذلك مما يفتح الله به عليهم. ثم تخفت المظاهرة وينصرف الناس إلى ممارسة حياتهم كأن شيئاً لم يحدث حتى تقع الكارثة الجديدة ويبدأ المهرجان الخطابي من جديد.

ولعلنا جميعاً نذكر أن حريقاً شب في مكتبة الإسكندرية في ديسمبر 2002 أدى لإصابة 29 شخصاً باختناق من جراء استنشاق الدخان وقيل وقتها أن سبب الحريق هو تماس كهربائي، وفي نفس العام انهار جزء من قبة مسجد عمر مكرم الذي يقع في وسط القاهرة وقريباً من مبنى مجلس الشورى المحترق، وقيل وقتها إن قسما آخر من سقف نفس المسجد انهار قبل سنتين، ولحسن الحظ لم يكن المصلون في المكان. وفي نفس العام اندلع حريق كبير في قلعة صلاح الدين الأيوبي، أحد أهم المواقع التاريخية في مصر. وقال الوزير فاروق حسني وقتها إن الحريق كان محدودا في مكان للتخزين، وإنه لم تحدث أضرار لأي من الآثار القيمة برغم أن أكثر من خمسين سيارة إطفاء شاركت في إخماد الحريق!.

وجاء في الأنباء أنه خلال 2008 شب حريق بمبنى دار القضاء العالي، كذلك دمّر حريق آخر 40 محلاً ومخزنًا تجاريًا في سوق الحمزاوي بمنطقة الأزهر حيث بدأ الحريق في مخزن عطارة بمنزل مجاور لمسجد السلطان الأشرق وسط منطقة أثرية تبدأ بمسجد السلطان الأشرف برسباى وتنتهي بمسجد الشيخ على المطهر الذي ينتمي للعصر العثماني وتمتلئ المنطقة بالعديد من الآثار الفاطمية والمملوكية والعثمانية، بالإضافة إلى سراديب أثرية تحت الأرض مغلقة منذ مئات السنين. كما شبّ حريق في مبنى كلية الفنون الجميلة بجامعة المنيا ، كما أننا نذكر الحريق الذي شب في إحدى كليات جامعة الزقازيق العام الماضي وأصيبت الطالبات بالذعر فاندفعن خارج المدرج الذي كن به وأدى ذلك إلى إصابة العديد منهن.

كما نذكر حادثة حريق قطار الصعيد الشهيرة التي وقعت عام 2004 وقيل وقتها أن سببه إشعال أحد الركاب موقداً يعمل بالبوتاجاز لعمل الشاي.

والمؤسف في الأمر أن جميع المؤسسات العامة والخاصة التي تقع بها تلك الحوادث لا يوجد بها خطة معدة مسبقاً للتعامل في ظروف الأزمة. ففي جميع المؤسسات المتقدمة في دول العالم المتحضر يتم إعداد خطة طوارئ لتحديد أساليب التعامل وقت وقوع أزمة مثل الحريق أو الانهيار أو التعرض لحادث تخريبي وغيرها من الحوادث المحتملة، وتكون تلك الخطة معلنة ومعروفة لكافة العاملين بالمؤسسة، وتحدد ما يجب عمله في حالة وقوع الحدث وتعين المسئولين عن إدارة الأزمة وتحدد مسئوليات وصلاحيات كل منهم، وتبين التجهيزات اللازمة للتعامل مع الحوادث المختلفة، ويصير تدريب العاملين على تنفيذ الخطة من خلال تمرينات محاكاة. بل ويتم إعلام الجمهور من المترددين على تلك المؤسسات بخطة الطوارئ وما يجب عليهم عمله إذا صادف وجودهم بمباني المؤسسة وقوع حادث ما.

مشروع عاصمة جديدة لمصر في 2050

كان الدكتور أحمد نظيف قد أعلن في مستهل العام الحالي أن الحكومة أتمت دراسة لإنشاء عاصمة جديدة لمصر، وكان جمال مبارك قد أعلن قبل ذلك بقليل أنه تم إعداد مخطط للقاهرة في 2050. وبمجرد إعلان رئيس الوزراء عن مشروع العاصمة الجديدة حتى بادر الرئيس مبارك برفض الموضوع جملة وتفصيلاً باعتبار أنه ليس في قائمة أولويات الدولة وأنه لا تتوفر الموارد اللازمة لذلك. ومن ثم فقد توقف الحديث عن هذه الفكرة وطوى النسيان اقتراحات مشروع القاهرة 2050 .

ولكن حريق مجلس الشورى لا بد أن يعيد تلك المقترحات إلى دائرة الضوء. وقد أصدر مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز معلومات مجلس الوزراء دراسة في أغسطس من العام الماضي عن "القاهرة 2050 وعاصمة جديدة لمصر" جاء في توصياتها أهمية إنشاء عاصمة جديدة لمصر نظراً لما أصاب القاهرة من تضخم وتلوث وما تعانيه من ازدحام ومشكلات التكدس المروري وغير ذلك من سلبيات. كما رشحت الدراسة موقع العاصمة الجديدة في "منطقة تتوسط مصر، تشمل الظهير الصحراوي للوادي بالمنيا وشمال أسيوط، وهي تشكل مثلثاً رؤوسه المنيا وأسيوط والواحات البحرية، مع ترجيح الهضبة شرق المنيا المطلة على النيل لموقع العاصمة الجديدة".

والسؤال الآن وبعد حريق مجلس الشورى وما ينذر به من كوارث مستقبلية، ألم يحن الوقت لإعادة فكرة العاصمة الجديدة إلى دائرة الضوء واتخاذ قرار إستراتيجي في هذه القضية الحيوية، خاصة وقد أوضحت الدراسة نماذج لدول أخرى سبقتنا في الانتقال إلى عواصم جديدة منها البرازيل التي انتقلت عاصمتها من ريو دي جينيرو إلى برازيليا الداخلية، والهند التي انتقلت عاصمتها من كلكتا إلى نيودلهي وباكستان التي أنشئت عاصمة جديدة هي إسلام أباد.

إن الوقت يمضي بسرعة والسنوات تمر وحال القاهرة ومبانيها ومرافقها يزداد سوءاً، وقد تكون تكلفة إنشاء عاصمة جديدة ونقل المؤسسات الحكومية كلها إليها أقل من تكاليف إعادة بناء ما يحترق وينهار منها وترميم وصيانة المباني القائمة. وسيكون من الطبيعي دراسة كيفية الاستفادة مما هو قائم من أبنية في القاهرة بعد إنشاء العاصمة الجديدة وكيفية استثمارها لأغراض اقتصادية وسياحية وجمالية. وإن لم

يكن إنشاء عاصمة جديدة وارداً، فعلى الأقل لا بد من العودة إلى مشروع نقل الوزارات خارج منطقة وسط البلد الذي يتكرر الحديث عنه منذ سنوات طويلة من دون أن يرى النور

والحقيقة أن ما تعانيه القاهرة هو صورة مكبرة لما يحدث في مختلف محافظات مصر المحروسة، فالإهمال والتقادم وانعدام الصيانة ونقص الاستعداد للتعامل مع الأزمات هي كلها سمات مشتركة بين كافة مؤسسات المحروسة العامة وكثير من المؤسسات الخاصة أيضاً، الأمر الذي يحتاج إلى وقفة شجاعة للتقييم وتحديد الأخطاء والمهددات ووضع الخطط لعلاجها وتنفيذها بحسم حماية لحاضر المحروسة ومستقبلها، وكذلك محاسبة المسئولين عن التقصير والإهمال مهما كانت مراكزهم!

إن احتراق مجلس الشورى وبالطريقة التي تم بها الحريق وأسلوب التعامل مع الأزمة إنما هي نذر بما ستواجهه المحروسة من مصائب وكوارث طالما استمر الحكم على ما هو عليه.

إن المحروسة مهددة من كل جانب، والحكومة وحزبها والنظام السياسي كله غير ملتفت إلى تلك الحقيقة. الكل يماري ويجادل ويحاول إقناع نفسه قبل إقناع المصريين أن كل شيء تمام، وبمنطق " كله تمام يا ريس" و"برقبتي يا ريس" والذي كانت نكسة 1967 نتيجة له، فإن الأسلوب ذاته هو السائد، وطالما أن مجلس الشورى سيعاد بناءه على نفقة الدولة وخلال ثلاثة أشهر فقط، فلا مشكلة!

ومرة أخرى، الاعتذار واجب للمحروسة.